التعليقات الأثرية

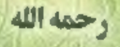
على المنظومة

البيقونية

نظمها

طه بن محمد بن فتوح البيقوني

رحمه الله

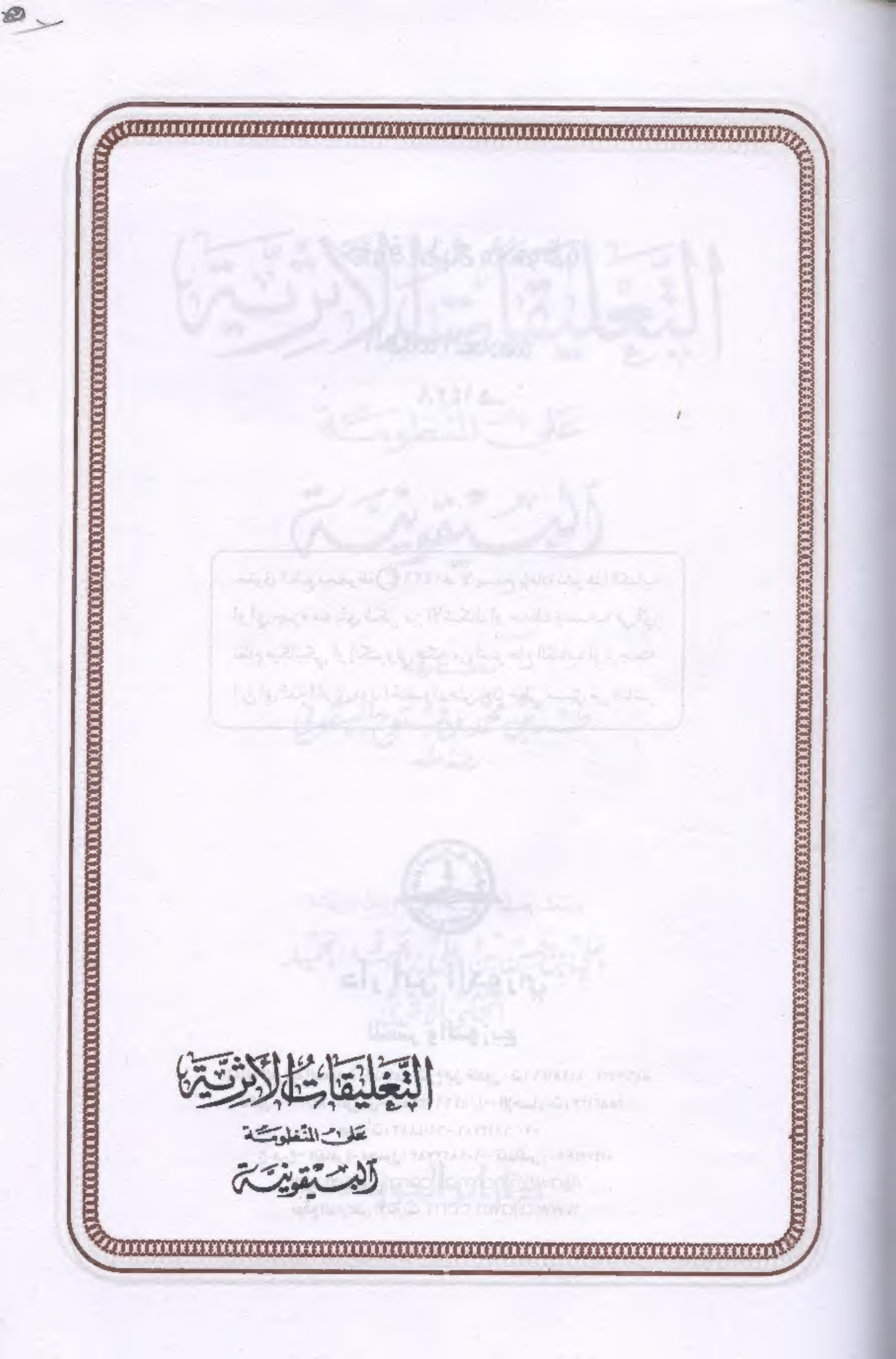


ضبط نصها وقدم لها وعلق عليها

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

دار ابن الجوزي


التعليقات الأثرية
على المنظومة
البيقونية

الطبعة السادسة

١٤٢٨هـ



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - شارع ابن خلدون - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣

فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - ت: ٤٢٦٦٣٣٩ /٠١ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ -

جدة - ت: ٦٥٠٤٨٨٢ - ٦٨١٣٧٠٦ /٠٢

ج.م.ع - القاهرة - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٢ - تلفاكس: ٠٢٤٣٤٤٩٧٠

البريد الإلكتروني: Aljawzi@hotmail.com

موقع الدار على الإنترنت: www.aljawzi.com

التَّعليقات الأثريَّة

على المنظومة

البيقونيَّة

نظمها

طه بن محمد بن فتوح البيقوني
رحمه الله

ضبط نصها وقدم لها وعلق عليها

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

متن المنظومة البيقونية

١- أَبْدَأُ بالحمْدِ مُصَلِّيًا على مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا

٢- وذِي مِنَ اقسامِ الحَدِيثِ عِدَّه وكُلُّ واحِدٍ أَتَى وَحَدَّه

٣- أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وهْو ما اتَّصَلْ إسنادُهُ ولَمْ يَشُذَّ أو يُعَلّ

٤- يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِه

٥- والحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وغَدَتْ رِجَالُهُ لا كالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

٦- وكُلُّ ما عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ فَهْوَ الضَّعِيفُ وهْوَ أَقسامًا كَثُرْ

٧- وما أُضِيفَ للنَّبِي المَرفُوعُ وما لِتَابِعٍ هو المَقْطُوعُ

٨- والمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ راوِيهِ حتَّى المُصْطَفَى ولَمْ يَبِنْ

٩- وما بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يتَّصِلْ إسْنادُهُ للمُصْطَفَى فالمُتَّصِلْ

١٠- مُسَلْسَلٌ قُلْ ما على وَصْفٍ أتى مِثْلُ أَمَا واللّهِ أنْبانِي الفَتَى

١١- كذاك قد حَدَّثَنيهِ قائما أو بَعْدَ أنْ حدَّثَنِي تَبَسَّما

١٢- عَزيزُ مَرْوِيْ اثْنَيْنِ أو ثَلاثَهْ مَشْهُورُ مَرْوِيْ فوقَ ما ثَلاثَهْ

١٣- مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سعيدٍ عن كَرَمْ ومُبْهَمٌ ما فيهِ راوٍ لَمْ يُسَمّ

١٤- وكُلُّ ما قَلَّتْ رِجَالُه عَلا وضِدُّهُ ذاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلا

١٥- وما أَضَفْتَهُ إلى الأصْحابِ مِنْ قَوْلٍ وفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

١٦- ومُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ وقُلْ غَرِيبٌ ما رَوَى راوٍ فَقَطْ

١٧- وكلُّ ما لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوصَالِ

١٨- والمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... وما أَتَى مُدَلَّسًا نَوعَانِ
١٩- الأوَّلُ الإسْقاطُ للشَّيخِ وأنْ ... يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوقَهُ بِعَنْ وأنْ
٢٠- والثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... إسنادَهُ بِما بِهِ لا يَنْعَرِفْ
٢١- وما يُخالِفْ ثِقَةٌ بِهِ المَلَا ... فالشَّاذُ والمَقْلُوبُ قِسْمانِ تَلَا
٢٢- إبْدَالُ راوٍ ما بِرَاوٍ قِسْمُ ... وقَلْبُ إسنادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ
٢٣- والفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ ... أو جَمْعٍ اوْ قَصْرٍ على رِوايَةِ
٢٤- وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أو خَفا ... مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا
٢٥- وذُو اخْتِلَافِ سَنَدٍ أوْ مَتْنِ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ
٢٦- والمُدْرَجاتُ في الحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّواةِ اتَّصَلَتْ
٢٧- ومَا رَوى كُلُّ قَرِينٍ عنْ أخِهْ ... مُدَبَّجٌ فاعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ
٢٨- مُتَّفِقٌ لَفْظًا وخَطًّا مُتَّفِقْ ... وضِدُّهُ فيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ
٢٩- مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ ... وضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ
٣٠- والمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُهُ لا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا
٣١- مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ ... وأجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدّ
٣٢- والْكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنوعُ ... على النَّبِيْ فذلكَ المَوْضُوعُ
٣٣- وقَدْ أَتَتْ كَالجَوهَرِ المَكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي
٣٤- فوقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ ... أقْسَامُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

* * *

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمدُ للَّه الذي هو لكلِّ حقٍّ أهْل، والصلاةُ والسلام على مَن مُحِيَ به الشَّكُّ والجَهْل، وعلى آلِه وصحبِهِ الذين نَشَر اللَّهُ ضياءَ سبيلهم في كُلِّ جَبَلٍ وسَهْل.

أمَّا بعد:

فهذه هي الطبعة الثالثة مِن كتابي «التعليقات الأثريَّة» أُقدِّمُها للإخوة القُرَّاء بعد نحو سنتين من تاريخ الطبعة الثانية، فالحمدُ للَّه مِن قبلُ ومِن بَعْدُ.

ولقد حظِيَتْ هذه الطبعةُ - كما حَصَلَ مع سابقتها - بالمراجعةِ، والتصحيح، والتنقيح، وإنْ كانَ ذلك هنا أقلَّ ممَّا قبلَه.

وتخرجُ هذه الطبعة - والموفِّقُ هو اللَّهُ سبحانه - مِن منشورات مكتبة ابن الجوزي، لصاحبها الأخ الفاضل الأُستاذ سعد فوَّاز الصميل - زاده اللَّه توفيقًا، وسدَّده بالحقِّ إليه -، وهي - كما تراها - تَرْفُلُ بِحُلَّةٍ فائقة، وطباعةٍ رائقة.

وممَّا فاتَني ذِكْرُهُ في الطبعتينِ السابقتينِ - وكان جديرًا ألَّا يفوتَ - أنَّني لمَّا كتبتُ هذه «التعليقات» - وكان ذلك منذ أربعة عشر عامًا - عَرَضتُها[1] على شيخنا العلَّامة المحقِّق مُحدِّث العَصْر أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني - فَسَحَ اللَّهُ مُدَّتَه -، وبَقِيَتْ عنده أيَّامًا؛ نَظَرَ فيها، وأصلح منها، ووضَعَ إشاراتٍ عدَّةً عليها، انتفعتُ بها كثيرًا بحمد اللَّه ومِنَّتِهِ؛ فجزاه اللَّه خيرًا، وَأَنالَهُ فضلًا وبِرًّا.

وأخيرًا:

فإنِّي أسأل اللَّهَ العظيمَ، ذا الجلال والإكرام، أنْ يُوَفِّقَني - والمسلمين - للعلم النافع والعَمَل الصالح، وأن يرزُقَنا الإخلاصَ لوجهه الكريم، وأن يَمُنَّ علينا

---

(١) وكان ذلك بهمّة أخينا الفاضل الأستاذ أبي عبد اللَّه نظام سكّجها وفقه اللَّهُ للخير.

بالثَّبَات، وحُسن الخِتام، والوفاة على الإيمان، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتب

أبو الحارث الحلبيُّ الأثري

الزرقاء - الأردن

لعشرة أيَّام مضين من شهر ذي القعدة سنة ١٤١٦هـ

* * *

مقدمة الطبعة الثانية

الحمدُ للَّه وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فهذه هي الطبعةُ الثانيةُ من رسالتي «التعليقات الأثريّة على المنظومة البَيْقُونيّة»، ننشُرها بعد نفادِ الطبعة الأولى بسنواتٍ عديدة.

ولقد لَقِيَتْ هذه الرسالة - على وجازتها - قَبولًا بين أهل العلم وطلّابه - ولله الحمدُ - ، وبلغَني أنَّها طُبعت - أيضًا - في بعض البلاد الإسلامية؛ كالجزائر ومصر وغيرهما.

ولمّا كَثُرَ طَلَبُ طلّاب العلم لها؛ وَجَدْتُني غيرَ راضٍ تمامَ الرِّضى عنها[1] على حالِها الأوَّل؛ إذ هي أوَّل رسالة نُشِرت لي، وذلك قبل نحوِ عشر سنوات.

ولِتزاحم الأعمال، وكثرةِ الأشغال؛ لم أستطع النَّظر فيها نظرَةَ تدقيقٍ وتحقيق، وإنَّما اكتفيتُ بتصحيحاتٍ - لها - عامَّة، وتنقيحاتٍ - بها - غير تامَّة!

وفي شرْحي الكبير على «المنظومة البيقونيّة» المسمَّى «تنوير الأفئدة الزكيَّة...» تفصيلٌ مطوَّلٌ، وشرحٌ موضِّحٌ لهذه المنظومة، مع استدراكاتٍ لما نقصَهُ منها ناظِمُها[2].

وتأتي هذه الطبعةُ لهذا الكتاب العلميِّ النَّافع - إنْ شاء اللَّهُ - في الوقتِ الَّذي

(١) وبخاصة أنه قد وقع لي فيها بعض أوهام يسيرة، ولكني استدركتها في هذه الطبعة بحمد الله.

(٢) وفي «طِراز البيقونيّة» للشيخ محمود أحمد عمر النَّشْوي بيانٌ آخرُ، فانظرها بتحقيقي، ونشر دار ابن الجوزي.

يشهدُ فيه المسلمون نهضةً علميَّةً، وصحوةً دينيَّةً، فعسى أن تكون من معالم تَرْشيد مناهجهم، وتأصيلِ قواعدِ طريقهم.

فاللَّهَ العظيمَ أسألُ الهدايةَ والسَّداد، والتوفيق والرَّشاد.

كتبه

أبو الحارث الحلبيّ الأثريّ

لعشرة أيام بقينَ من شوَّال سنة ١٤١٢هـ

الزرقاء - الأردن

* * *

مقدمة الطبعة الأولى

إنَّ الحمدَ للَّه ؛ نحمدهُ ونستعينهُ ونستغفرهُ، ونعوذ باللَّهِ من شرورِ أنفسنا ومن سيِّئاتِ أعمالِنا ، مَن يهدِهِ اللَّهُ ؛ فلا مضلَّ له ، ومَن يُضلِل ؛ فلا هاديَ له .

وأشهدُ أنْ لا إله إلا اللَّهُ وحدهُ لا شريكَ له .

وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه[1] .

أما بعد ؛ فإنَّ علمَ الحديث من أفضل القُرُبات إلى رَبِّ العَالَمين ، وكيفَ لا يكونُ؟! وهو بيانُ طريقِ رسولِ اللَّهِ ﷺ أشرفِ الأنبياء وسيِّدِ المُرسلينَ .

ولقد مرَّ علمُ الحديثِ بعدةِ أطوارٍ ، حتى وصلَ إلينا بهذا المظهَرِ العظيم الفذِّ[2] ، فتكاثرت المؤلَّفاتُ في هذا الفنِّ ، وتعدَّدتِ المصنَّفاتُ[3] ؛ عبر قُرونٍ من السَّنواتِ ، ومن بينِها : «المنظومة البيقونية» ، التي امتازتْ عن غيرِها بعذوبَةِ النَّظمِ ، وسهولَةِ العبارة ، وسلاسَةِ الألفاظ .

إلَّا أنَّ بعضَ علماءِ الحديثِ من شُرَّاحِها وغيرِهم قد انتقدوا النَّاظمَ رَحِمَهُ اللَّهُ في بعضِ المواضِعِ من «منظومتِه» ، فتصدَّى لإعادةِ نظمِهَا ؛ خاليةً من الانتقاداتِ ، مرتَّبةً حسبَ المواضيع ، مع إضافةِ بعضِ المصطلحاتِ إليها : الدكتورُ عبد السَّتَّار

---

(١) تُعرف هذه الخطبة باسم (خطبة الحاجة) ، وقد كان الرسول ﷺ يفتتح بها خطبه وسائر شئونه ، وقد رواها جمعٌ من الأئمة في مصنفاتهم عن ستة من الصحابة .

لتخريجها ومعرفة طرقها ورواياتها راجع رسالة «خطبة الحاجة» من تأليف شيخنا المحدث العلامة الألباني حفظه اللَّه تعالى .

(٢) للاطِّلاع على المراحل التي مرَّ بها علم الحديث انظر : «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص٢١٦ - فما بعدها) للدكتور أكرم ضياء العمري .

(٣) لمعرفة أشهر المصنفات في علم المصطلح انظر . مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص١٠٤ - هندية) للعلامة المباركفوري ، «الرسالة المستطرفة» (ص١٠٧ و١٥٩) لمحمد بن جعفر الكتاني ؛ فإنه مهم .

أبو غدة، مُقرِّرُ «موسوعة الفقه الإسلامي» بوزارة الأوقاف الكويتيَّة، فجزاه اللَّه خيرًا.

فأحببنا أن ننشُرَ هذه «المنظومة»[1] المفيدة بينَ طلَبة العلم، وذلك لقلَّةِ نُسَخها، ونُدرةِ طبعاتِها؛ موضِّحينَ موضع الخطأ فيها، ومُثبتين ما استدركه الدكتور المشارُ إليهِ.

وقد أرْفَقْنا معها شرحًا موجزًا سهلًا للمصطلحات الحديثيَّة[2] التي يذكُرُها النَّاظِم رَحِمَهُ اللَّهُ، مع ذكر ما يتيسَّر من الأمثلةِ، بالإضافةِ إلى شرحٍ مسهَّلٍ لغريبِ كلماتِها.

* * *

(١) وقد اعتمدتُ في تحقيق متن «المنظومة» على نسخة خطيَّة مصوَّرة عن مكتبة الأوقاف العراقية - بغداد.

(٢) سأُحيل القارئ في هوامش الكتاب إلى بعض المراجع للتوسع والزيادة في دراسة مصطلحات أهل الحديث رحمهم اللَّه تعالى، وللاطِّلاع على أكبر عدد ممكن من الأمثلة في كل نوع من أنواع الحديث.

ترجمة الناظم[1]

هو الشيخ طه بن محمد بن فُتوح البيقوني، محدِّثٌ، أصوليٌّ، كان حيًّا قبل عام ١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م، له كتابُ «فتح القادر المغيث» في علم الحديثِ، وهو مخطوطٌ في مكتبة طوبقبو - تركيا.

قلتُ: ذَكَرَ بعضُ علماءِ الحديثِ أنَّ اسمَ النَّاظم رَحِمَهُ اللَّهُ هو: عُمَر بن محمد... لكنَّ الأستاذ كحَّالة جزمَ بأنَّ اسمه: طه... وشكَّ في ذلك الأستاذ الزِّركلي فقال: «عمر أو: طه»، واللَّه تعالى أعلم.

* * *

(١) ترجم له الأستاذ عمر رضا كحالة في كتابه «معجم المؤلفين» (٥/ ٤٤)، والأستاذ خير الدين الزِّركْلي في كتابه «الأعلام» (٥/ ٦٤).
ولم أجد من ترجم للناظم غيرَهما؛ إلا أن الأستاذ الزركلي ذكر من مراجعه في ترجمة الناظم ما يلي: طوبقبو (٢/ ٢٨٣)، ومخطوطات المصطلح (١/ ٢٧٣)، وسركيس (٦١٩)، والأزهرية (١/ ٣٢٣) وبروكلمان (٢/ ٤١٩).
وهي جميعًا فهارسُ أماكنِ وجود مخطوطاتِ منظومتِه، أو بعض شروحها.

شروح المنظومة البيقونية

لقد نالت هذه المنظومةُ - على ضآلة حَجْمِها - شُهرةً واسعةً بين أهل العلم وطلّابه لميّزاتِها العديدة، فتناولَها بالشَّرحِ كثيرٌ من العلماء.

ولقد وَقَفْتُ منها على الشُّروح التالية:

١ - «شرح النُّخبة النَّبهانية»: للشيخ محمد بن خَليفة النَّبْهاني، طُبع عام ١٣٤٥هـ في مطبعة التقدُّم العلمية - مصر.

٢ - «شرح الزُّرقاني»: للشيخ محمد الزُّرقاني، طبع عام ١٣٤٥هـ في المطبعة الأزهريَّة - مصر، على هامش «حاشية الأجْهوريّ».

٣ - «حاشية الأجْهوريّ على شَرْح الزُّرقاني»: للشيخ عطيَّة الأجْهُوريّ، طُبع عام ١٣٤٥هـ في المطبعة الأزهريَّة - مصر.

٤ - «السَّهل المُسَهَّل»: للشيخ سيف الرحمن أحمد، طبَعَته دار الدَّعوة - الهند.

٥ - «التقريراتُ السَّنيّة»: للشيخ حسن محمد المشّاط، طبعته مطبعة المدني - مصر.

٦ - «شرح الغَمْراوي»: وهو مخطوط في مكتبة جامعة أمِّ القرى في مكَّة المكرَّمة[1].

٧ - «شرح عبد الله سراج الدين»: وهو مطبوعٌ في حلب.

٨ - «الزهرة السميَّة»: للشيخ خالد الجَزَماتي، ذكرتْه مجلة «معهد

(١) رأيته هناك ولم أستطع الإفادة منه.

المخطوطات العربيّة» (١٥/ ٢٣٧)، وهو مخطوطٌ[1]

٩ - «البهجة الوضيّة»: للشيخ محمود نَشَّابة، طبع عام ١٣٢٨هـ.

١٠ - «العُرْجون شرح منظومة البيقون»: للعلّامة صدِّيق حسن خان، ذكره المحدِّث المباركفوري في مقدِّمة «تحفة الأحوذيّ».

١١ - «شرح النَديري الدِّمْيَاطِي»: ذكره الأَجْهُوريُّ في «حاشيتِه».

١٢ - «شرح الحَمَوي»: ذكره الأَجْهُوريُّ في «حاشيتِه».

١٣ - «شرح محمَّد بن عُثمان المِيرْغَني»: ذكره خير الدين الزِّرِكْلي في «الأعلام».

١٤ - «شرح ابن معْدان»: ذكره الكَتَّاني في «الرِّسالة المُستَطْرفة».

١٥ - «شرح البَلْتاني»: ذكره سيفُ الرحمن أحمد في «شرحِه».

. . . هذا ما تيسَّر لي الآنَ معرفتُه[2] من شروح لـ«البيقونيَّة»، ولعلَّ هناك شروحًا أخرى مطبوعة لم أقف عليها، أو أخرى مخطوطة موجودة بين آلاف المخطوطات التي ملأت خزائنَ الكتب المتناثرة في أوروبا خاصَّة والبلاد الأخرى عامة، يسَّر اللَّه طبعَها والانتفاعَ بها.

* * *

(١) ابتداء من هذا الشرح إلى آخر الشروح لم أقف بنفسي عليها، وإنما عرفتُها بناء على ما ذكرتْه بعض المصادر، واكتفيت بذكر الشرح وصاحبه ثم المصدر الذي نقلته منه، فالحمد للَّه على توفيقه

(٢) ثم وقفت على شروح أخرى كثيرة، سأوردُ أسماءَها في شرحي الكبير على «المنظومة» إن شاء اللَّه.

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

ابدا بالحمد مصليا على ... محمد خير نبي ارسلا

وذي من اقسام الحديث عده ... وكل واحد اتى وحده

اولها الصحيح وهو ما اتصل ... اسناده ولم يشذ او يعل

يرويه عدل ضابط عن مثله ... معتمد في ضبطه ونقله

والحسن المعروف طرقا وغدت ... رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وكلما عن رتبة الحسن قصر ... فهو الضعيف وهو اقساما كثر

وما اضيف للنبي المرفوع ... وما لتابع هو المقطوع

والمسند المتصل الاسناد من ... راويه حتى المصطفى ولم يبن

وما بسمع كل راو يتصل ... اسناده للمصطفى فالمتصل

مسلسل قلما على وصف اتى ... مثل اما والله انباني الفتى

كذاك قد حدثنيه قائما ... او بعد ان حدثني تبسما

عزيز مروي اثنين او ثلاثه ... مشهور مروي فوق ما ثلاثه

معنعن كعن سعيد عن كرم ... ومبهم ما فيه راو لم يسم

وكلما قلت رجاله علا ... وضده ذاك الذي قد نزلا

وما اضفته الى الاصحاب من ... قول وفعل فهو موقوف زكن

ومرسل منه الصحابي سقط ... وقل غريب ما روى راو فقط

صورة الصفحة الثانية من المخطوطة

وكل ما لم يتصل بحال ... إسناده منقطع الأوصال

والمعضل الساقط منه اثنان ... وما أتى مدلسا نوعان

الأول الإسقاط للشيخ وأن ... ينقل عمن فوقه بعن وأن

والثاني لا يسقطه لكن يصف ... أوصافه بما به لا ينعرف

وما يخالف فيه ثقة الملا ... فالشاذ والمقلوب قسمان تلا

إبدال راو ما براو قسم ... وقلب إسناد لمتن قسم

والفرد ما قيدته بثقة ... أو جمع أو قصر على رواية

وما بعلة غموض أو خفا ... معلل عندهم قد عرفا

وذو اختلاف سند أو متن ... مضطرب عند أهل الفن

والمدرجات في الحديث ما أتت ... من بعض ألفاظ الرواة اتصلت

وما روى كل قرين عن أخه ... مدبج فاعرفه حقا وانتخه

متفق لفظا وخطا متفق ... وضده فيما ذكرنا المفترق

مؤتلف متفق الخط فقط ... وضده مختلف فاخش الغلط

والمنكر الفرد به راو غدا ... تعديله لا يحمل التفردا

متروكه ما واحد به انفرد ... وأجمعوا لضعفه فهو كرد

والكذب المختلق المصنوع ... على النبي فذلك الموضوع

وقد أتت كالجوهر المكنون ... سميتها منظومة البيقوني

فوق الثلاثين بأربع أتت ... أبياتها ثم بخير ختمت

تمت المنظومة بحمد الله وعونه

أهمية الإسناد

الإسنادُ[١] خَصِيصَةٌ فاضلةٌ لهذه الأمَّة، وليستْ لغيرِها من الأمم السابقة؛ لأن له قيمةً كُبرى في دين اللَّه ﷻ، ولهذا سُمِّيت الأمةُ الإسلاميَّةُ: أمَّةَ الإسناد.

والبحثُ في الإسناد دِعامةٌ أساسيةٌ هامَّةٌ في علوم الحديثِ، وفي التوصُّل إلى هدفِه الأسمى والغرضِ المطلوبِ منه، وهو تمييزُ الحديث المقبولِ من المردود.

قال سفيانُ الثَّوريُّ: «الإسنادُ سلاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معهُ سلاحٌ؛ فبأيِّ شيءٍ يقاتل؟!»[٢].

وقال عبد اللَّه بن المبارك: «الإسناد عندي من الدِّين، لولا الإسناد؛ لقالَ من شاء ما شاء»[٣].

وقال ابن سِيرين: «كانوا في الزَّمن الأوَّل لا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعتِ الفتنةُ؛ سألوا عن الإسناد؛ لكي يأخُذوا حديثَ أهل السُّنَّة، ويَدَعوا حديثَ أهل البِدع»[٤].

لذلك عُني المحدِّثون بتنقيحِ الأسانيد والبحثِ فيها؛ لما لها من أهميَّةٍ كبيرةٍ جدًّا في تمحيصِ نصِّ[٥] الحديث ونقدِه؛ إذْ إنَّه لا يمكنُ الوصولُ إلى المتن إلَّا عن طريق البَحْثِ في الإسناد.

وقد بذَلَ المحدِّثون غاليةَ الجُهدِ في تتبُّعِ الأسانيد وتقصِّيها، حتى رحَلوا من

(١) هو سلسلة الرواة الموصِلة إلى نص الحديث، وسيأتي إن شاء اللَّه.

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٧).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٢ - هندية بشرح النووي).

(٤) «سنن الترمذي» (كتاب العلل: ٥/ ٧٤٠).

(٥) وهو ما يسمى عند علماء الحديث بـ(المتن).

أجلِها في البلادِ، وجالوا في الآفاق؛ لكي يعثُروا على إسنادٍ، أو ليبحثوا في إسنادٍ صَعُبَ عليهم أمرُهُ، وهذا من أعظم نِعَم اللَّه تعالى على هذه الأمَّة، نستوزعُ اللَّهَ شُكرَ هذه النِّعمة، ونسألُه الثَّباتَ على الحَقِّ، والتَّوفيقَ لما يُقَرِّبُ منه ويُزلِف لديهِ، ويمسِّكنا بطاعتِه؛ إنَّهُ وليٌّ حميدٌ[1].

وقد قال الإمام النوويُّ في «الإرشاد» (١/ ٤٩٨):

«علمُ الحديثِ علمٌ شريفٌ، يُناسِبُ مكارمَ الأخلاقِ ومحاسِنَ الشِّيَم، وهو من علوم الآخرة لا من علومِ الدُّنيا، ومَنْ حُرِمَهُ؛ فقد حُرِمَ خيرًا عظيمًا، ومَنْ رُزِقَه فقد نال فَضْلًا جزيلًا. . . ».

ورَحِمَ اللَّهُ مَن قال[2]:

دِينُ النَّبيِّ مُحَمَّدٍ أخْبارُ ... نِعْمَ المَطيَّةُ للفَتَى آثارُ
لا تَرغَبَنَّ عَنِ الحَديثِ وأهْلِهِ ... فالرَّأيُ لَيلٌ والحَديثُ نَهارُ
ولَرُبَّمَا غَلِطَ الفَتَى سُبُلَ الهُدى ... والشَّمسُ بازِغَةٌ لَها أنْوارُ

وقد قيل:

أهلُ الحَدِيثِ هُمُ أهلُ النَّبِيِّ وإنْ ... لمْ يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أنْفَاسَهُ صَحِبُوا[3]

وقال آخر[4]:

إذا رُمْتَ أنْ تَتَوَخَّى الهُدى ... وإنْ تَأْتِيَ الحَقَّ مِن بابِهِ
فَدَعْ كُلَّ قَوْلٍ ومَنْ قالَهُ ... لِقَولِ النَّبِيِّ وأصحابِهِ
فَلَمْ تَنجُ مِن مُحْدَثَاتِ الأمور ... بِغَيرِ الحَديثِ وأرْبابِهِ

---

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص٤٠) للخطيب البغدادي، بتصرف.
(٢) «شرف أصحاب الحديث» (ص٧٦).
(٣) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص٦٧ - بتحقيقي) لصدِّيق حسن خان
(٤) المرجع السابق (ص٨٥).

المنظومة البيقونية وشرحها

١- أَبْدَأُ بِالحمْدِ مُصَلِّيًا على ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا
٢- وذِي مِنَ اقسَامِ الحَدِيثِ عِدَّه ... وكُلُّ واحِدٍ أَتَى وَحَدَّه[1]

الحديث: هو ما وردَ عن النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ[2].

وحَدّه: بتشديد الدال، من (الحَدّ)؛ أي: التعريف والتوضيح والبيان[3].

* * *

٣- أَوَّلُهَا الصَّحيحُ وهْو ما اتَّصَلْ ... إسنادُهُ ولَمْ يَشُذَّ أو يُعَلّ
٤- يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِه

الصحيح[4]: هو الحديثُ الذي اتَّصل سندُه بنقلِ العَدْلِ الضَّابطِ عن مثلِه إلى منتهاه من غير شُذوذ ولا عِلَّة.

مثالُه: قال البخاري في «صحيحه»[5]: حدثنا عبد اللَّه بن يوسُف؛ قال: أخبرنا مالكٌ عن ابن شِهاب عن محمد بن جُبير بن مُطْعِم عن أبيه؛ قال: «سمعتُ رسول اللَّه ﷺ قرأ في المغرب بـ﴿ٱلطُّورِ﴾».

فهذا الحديثُ صحيحٌ؛ لتوفُّر جميع شُروط الصِّحَّة في إسنادِه؛ ثقةً، واتصالًا،

---

(١) وفي نسخة: «وعدَّه»، من العدد.

(٢) انظر للتوسع في هذا المبحث: «تدريب الراوي» (١/ ٦٢) للحافظ السيوطي، و«قواعد التحديث» (ص٦١) للقاسمي.
وسيأتي بتفصيل إن شاء اللَّه.

(٣) راجع: «تاج العروس» (٢/ ٣٣١) للزَّبيدي.

(٤) انظر: «التدريب» (١/ ٦٢)، و«الباعث الحثيث» (١/ ٩٩) للشيخ أحمد شاكر/ بتحقيقي، و«قواعد التحديث» (ص٧٩).

(٥) (رقم ٤٨٥٤).

وعدمَ شُذوذٍ أو علَّةٍ؛

الاتِّصال[١]: هو سماعُ كلِّ راوٍ من الراوي الذي يليه.

الإسناد: هو سلسلةُ الرواةِ المُوصِلة لنصِّ الحديث.

وقد يُراد به: إضافةُ الحديث إلى قائله، ويُعرفُ المرادُ بالقرائن[٢]، ويسمَّى في بعض الأحيان: (السَّنَد)، ويُطلق كلٌّ منهما على الآخر، إلا أن تأتي قرينةٌ تدلُّ على خلاف ذلك.

الشُّذوذ: هو رواية الراوي المقبول مخالفًا مَن هو أَوْلى منه؛ إمَّا عَددًا أو توثيقًا.

العِلَّة[٣]: هي سببٌ يَقْدح في صحةِ حديثٍ ظاهرُه الصِّحَّةُ والخُلُوُّ منها، ولا تظهر إلا للمتبحِّر في هذا العلم الشريف.

العَدْل[٤]: هو الراوي الذي يَحْمِلُ صفاتٍ تَحْمِلُ صاحبَها على التقوى، واجتنابِ الأدناس، وما يُخِلُّ بالمروءة عند الناس.

الضَّبْط: هو قوةُ الحافظةِ، والوعي الدَّقيق، وحُسن الإدراك في تصريف الأمور، والثَّباتُ على الحفظِ، وصيانةُ ما كتب منذ التحمُّل والسماع إلى حين التبليغ والأداء.

وعلى هذا فإنَّ الضبطَ نوعان:

١ - **ضَبْط الصَّدْر**: وهو أن يحفظَ الرَّاوي ما سمِعَه حفظًا يُمْكِنُه من استحضاره

---

(١) راجع بحث المتصل الآتي: (ص٢٦).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٤١ - ٤٢).

(٣) سيأتي بمزيد من التفصيل إن شاء الله تعالى، انظر: (ص٤١ - فما بعد).

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٩٤)، و«المختصر في علم رجال الأثر» (ص٤٣) لعبد الوهاب عبد اللطيف.

متى شاء.

٢ - ضَبْط الكتاب: وهو أن يصونَ كتابَه الذي كتبَ، منذ سمعَ فيه وصحَّحه إلى أن يُؤَدِّي منه، ولا يدفعه إلى مَن لا يَصونُه، ويمكن أن يُغيِّر فيه أو يُبدِّل[١].

* * *

٥- والحَسَنُ المَعْروفُ طُرْقًا وغَدَتْ ... رِجَالُهُ لا كالصَّحيحِ اشْتَهَرَتْ

قلت: استدرك الشيخ عبد الستار على الناظم هذا، فقال:

والحَسَنُ الخَفيفُ ضَبْطًا إذ غَدَتْ ... رِجَالُهُ لا كالصَّحيحِ اشْتَهَرَتْ

الحسن[٢]: هو الحديث الذي اتَّصلَ سندُه بنقلِ العَدْلِ الذي خَفَّ ضَبْطُهُ عن مِثْلِه؛ من غير شذوذٍ ولا علَّة.

مثالُه: عن أبي هُريرة؛ قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «أكثروا من شهادةِ أن لا إله إلَّا اللَّه، قبل أن يُحالَ بينكم وبينها، ولقِّنوها موتاكم»[٣].

وهذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأنَّ فيه ضِمَامَ بن إسماعيل؛ قال عنه الحافظ الذهبي[٤]:

---

(١) راجع: «مقدمة ابن الصلاح» (٩٤)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٠١).

(٢) انظر: «التدريب» (١/ ١٥٣)، و«الباعث» (١/ ١٢٩)، و(الأسئلة الفائقة» (رقم ٥) للحافظ ابن حجر.

(٣) رواه: أبو يعلى (٦١٤٧)، والخطيب في «تاريخه» (٣/ ٣٨)، وحمزة الكناني في «جُزء البطاقة» (رقم ٧)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/ ٧٤)، من طريقين عن ضِمام بن إسماعيل، عن موسى بن وَرْدان، عن أبي هريرة.

(تنبيه): ضعَّف المعلِّق على «مسند أبي يعلى» الحديث، بسبب سُويد بن سعيد؛ شيخ أبي يعلى، وقد فاتَتْهُ روايةُ مَن تابَعَهُ!!

وانظر: «السلسلة الصحيحة» (رقم ٤٦٨).

والمراد بـ(موتاكم): من حضره الموت؛ لأنه لا يزال في دار التكليف، ومن الممكن أن يستفيد من تلقينه، فيتذكر الشهادة ويقولها... وهذا هو الثابت الصحيح عن رسول اللَّه ﷺ في مسألة التلقين، وغير ذلك لم يصح عن النبي ﷺ.

وانظر: «أحكام الجنائز» (ص١٠، ١١)، و«السلسلة الضعيفة» (٢/ ٦٤)، ورسالتي «القول المبين في ضعف حديثَي التلقين واقرءوا على موتاكم يس».

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٢٩).

«صالح الحديث، ليِّنه بعضُهم بلا حُجَّة».

ونقل أبو زُرْعة العراقي في «ذيل الكاشف» (ص١٤٤) عن الإمام أحمد بن حَنْبَل قولَه فيه: «صالح الحديث» أيضًا، وعن أبي حاتم: «صدوق مُتَعَبِّدٌ»، وعن النَّسائي: «لا بأس به».

وقال عنه الحافظ ابن حجر[1]: «صدوقٌ وربما أخطأ».

فمثله لا ينزلُ حديثُه عن دَرَجة الحَسَن.

غدت: أي: صارت[2].

* * *

٦- وكُلُّ ما عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ   فَهْوَ الضَّعِيفُ وهْوَ أَقْسامًا كَثُرْ

الضعيف[3]: هو الذي لم يجمَعْ صفةَ الحَسَن بفقدِ شَرطٍ من شُروطِهِ.

وله أقسامٌ كثيرةٌ، سيمُرُّ بعضُها إن شاء اللَّه تعالى.

مثالُه: ما رواه الترمذي (٢٦١٧)، وابن ماجه (٨٠٢) والدارميُّ (١/ ٢٧٨)، وأحمد (٣/ ٧٦)، وابن خُزَيمة (١٥٠٢) وغيرُهم عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«إذا رأيتُم الرجلَ يتعاهدُ المساجد؛ فاشهدوا له بالإيمان...»**.

فهذا حديث ضعيفٌ؛ لأن في سنده راويًا اسمه درَّاج بن سمْعان أبو السَّمْح[4].

قال عنه الذهبي[5]: «درَّاج كثير المناكير».

---

(١) «تقريب التهذيب» (١/ ٣٧٤).

(٢) «تاج العروس» (١٠/ ٢٦٣).

(٣) انظر: «التدريب» (١/ ١٧٩)، و«الباعث» (١/ ١٤٢).

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٠٨)، و«الميزان» (٢/ ٢٤).

(٥) كما في «تلخيص المستدرك» (١/ ٢١٢)، قال ذلك متعقبًا على الحاكم في تصحيحه له بعدَ روايتِه.
وانظر: «مختصر استدراك الذهبي على الحاكم» (١/ ١٩٧ - ١٩٩) للحافظ ابن الملقن، والتعليق عليه.

وقال الإمام أحمد[1] وغيرُه: «أحاديثه مناكير».

وقال ابنُ حجر في «التقريب» (رقم ١٨٢٤): «صدوقٌ، في روايته عن أبي الهيثم ضعْف».

قلت: وهذه منها.

* * *

٧- وما أُضِيفَ للنَّبِي المَرفُوعُ   وما لِتَابِعٍ[2] هو المَقْطُوعُ

المرفوع[3]: ما أُضِيفَ للنبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ - وهو سكوتٌ عن فعلٍ حدث أمامَه - أو صفةٍ خَلْقيةٍ أو خُلُقِية.

أمثلة:

١ - **المرفوع القولي**: أن يقولَ الراوي: «قال رسول اللَّه ﷺ كذا...».

٢ - **المرفوع الفعلي**: أن يقولَ الراوي: «رأيتُ رسولَ اللَّه ﷺ يفعلُ كذا...».

٣ - **المرفوع التقريري**: أن يقولَ الراوي: «فُعِلَ بِحَضرة النبي ﷺ كذا وكذا...»، ولا يروي إنكارًا عن النبيِّ ﷺ لذلك الفعل.

٤ - **المرفوع الوصفي**: أن يقولَ الراوي: «كان رسولُ اللَّه ﷺ أحسنَ الناسِ خُلُقًا...»[4]. أو يقول: «كان أبيضَ مليحًا مُقَصَّدًا...»[5].

---

(١) كما في «المغني في الضعفاء» (١/ ٢٢٣).

(٢) وفي نسخة: «بتابع».

(٣) انظر: «التدريب» (١/ ١٨٣)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٤١ - ٤٦)، و«قواعد التحديث» (ص١٢٣) للقاسمي.

(٤) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (٦٢٠٣)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ٢١٥).

(٥) رواه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٣٤٠) (٩٩).

التابعي(١): هو مَن لَقي صحابيًا وكان مؤمنًا بالنبي ﷺ دون أن يراهُ، ومات على الإسلام.

المقطوع(٢): هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ أو مَن بعدَه من قولٍ أو فِعلٍ.

أمثلة:

١ - المقطوع القولي: قول الحَسَن البَصْري في الصلاة خلفَ المبتدع: «صلِّ وعليه بدعتُه»(٣).

٢ - المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المُنْتَشِر: «كان مسروقٌ يُرخي السِّترَ بينه وبين أهلِه، ويُقْبِلُ على صلاته ويُخَلِّيهم ودنياهم»(٤)

* * *

٨- والمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ ... راوِيهِ حتَّى المُصْطَفَى ولَمْ يَبِنْ

المُسْنَد(٥): بضمِّ الميم وفتح النون: هو الحديثُ المرفوعُ المُتَّصل سندًا.

وقد يُراد به - في غير هذا الموضع - معنًى آخر، وهو كلُّ كتاب جُمِعَتْ فيه مرويَّاتُ كلِّ صحابيٍ على حِدة؛ كـ «مسند» الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ، لكنَّ المراد هنا هو التعريفُ الأول.

يَبِن: بفتح الياء وكسر الباء؛ بمعنى: ينقطعُ وينفصِلُ(٦)

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٤١) للحاكم النيسابوري، و«الباعث» (٢/ ٥٢٠)، و«التدريب» (٢/ ٢٢٤).

(٢) انظر: «التقييد والإيضاح» (٥١) للحافظ العراقي، و«التدريب» (١/ ١٥٨).

(٣) علَّقه البخاري في «صحيحه» (٢/ ١٨٨).

وعزاه الحافظ في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩٢) لسعيد بن منصور موصولًا.

(٤) رواه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢/ ٩٦)

(٥) انظر: «التدريب» (١/ ١٤٧)، و«الباعث» (١/ ١٤٤).

(٦) «الصِّحاح» (٥/ ٢٠٨٢) للجوهري.

٩- وما[1] بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يتَّصِلْ إسْنَادُهُ للمُصْطَفَى فالمُتَّصِلْ

قلتُ: استدرك الشيخ عبد الستار على الناظم في هذا أيضًا، فقال:

ما بِسَمْعِ كُلِّ راوٍ يَتَّصِلْ إسْنادُهُ للمُنْتَهَى[2] فالمُتَّصِلْ

المُتَّصِل[3]: هو الذي يتَّصل إسنادُه، سواءٌ أكان القائلُ هو النبيَّ ﷺ أم غيرَه.

وقد مرَّ تعريفُ الاتصال[4].

* * *

١٠- مُسَلْسَلٌ قُلْ ما على وَصْفٍ أتى مِثْلُ أمَا واللَّهِ أنْباني الفَتَى

١١- كذاك قد حَدَّثَنيهِ قائما أو بَعْدَ أنْ حدَّثَني تَبَسَّما

المُسَلْسَل[5]: هو الحديثُ الذي تتابَعَ رجالُ سندِه من أوَّله إلى آخره على وصفٍ قوليٍّ؛ كالقَسَم باللَّهِ ﷻ، أو حالٍ؛ كالتحديث من قيامٍ، أو وصفٍ فعليٍّ؛ كالتبسُّم بعد التحديث.

وحكمُهُ أنْ يُقْبَلَ إذا استوفى شروطَ القَبول.

وقال ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص٢٤٩): «وقلَّما تَسْلم المسلسلات من ضَعْف، أعني في وصْفِ التسلسل لا في أصل المتْن».

قلت: وهذا تنبيهٌ لطيفٌ.

مثالُه: عن مُعاذ بن جَبَل رضي الله عنه: أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «يا مُعَاذ! واللَّهِ إنِّي لأحبُّكَ، أُوصيكَ يا معاذ! لا تدعَنَّ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ أن تقولَ: اللَّهمَّ أعِنِّي على

---

(١) وفي نسخة: «ما»؛ دون حرف الواو.

(٢) بمعنى: منتهى الإسناد، سواءٌ أكان مرفوعًا للنبي ﷺ أو موقوفًا على الصحابي أو التابعي.

(٣) انظر: «حاشية الأجهوري» (ص٣٨)، و«التدريب» (١/ ١٨٣).

(٤) (ص٢١) من هذه الرسالة.

(٥) انظر «علوم الحديث» (ص٣٨)، و«التدريب» (٢/ ١٨٧)، و«الرسالة المستطرفة» (ص٦١)، وقد أُلِّف في المسلسلات الحديثية مؤلَّفات كثيرة.

ذكرِكَ وشُكْرِكَ وحُسنِ عبادَتِك»[١].

قلت: قال لي الشيخ أبو الفَيْض الفاداني[٢]: إنِّي أحبُّك، ثم قال: حدَّثني به الشيوخُ: عمر بن حمدان، ومحمد بن عبد الباقي اللَّكْنَوي و. . . وقال لي كلُّ واحدٍ منهم: «إني أحبُّك»، هكذا قال كلُّ راوٍ من رواتِه: حدَّثني فلانٌ وقال لي: إني أحبُّك فقُلْ. . . إلخ.

* * *

١٢- عَزيزُ مَرْوِيْ اثْنَيْنِ أو ثَلاثَهْ مَشْهُورُ مَرْوِيْ فوقَ ما ثَلاثَهْ

قلت: استدرك الشيخ عبد الستار على الناظم هذا أيضًا، فقال:

عزيزُ مَروِيْ اثْنَيْنِ يا بَحَّاثه مَشْهورُ مَرْوِيٌّ عنِ الثَّلاثه

العزيز[٣]: ما انفردَ بروايتِه عن راويه راويان في جميع طبقاتِ السَّندِ، ولا يقلُّ العدد عن ذلك.

مثالُه: ما ذكره الحافظُ ابن حجر في «نزهة النَّظر» (ص٧٠ - بتحقيقي) في الحديث الذي رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة: أن رسولَ اللَّه ﷺ قال: «لا يؤمِنُ أحدُكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من والدِهِ وولدِهِ والنَّاسِ أجمعين»[٤].

فرواه عن أنس: قتادةُ وعبد العزيز، ورواه عن قتادةَ: شُعبةُ وسعيدٌ[٥]، ورواه

---

(١) رواه. أحمد (٥/ ٢٤٧)، والنسائي (٣/ ٥٣)، وأبو داود (١٥٢٢)، وابن خُزيمة (٧٥١)، بسند صحيح.

(٢) عندما زُرتُه في بيته في مكة المكرمة بتاريخ (١٨/ ٥/ ١٤٠٦هـ)، وحدثني ببعض المسلسلات، ثم أجازني بمروياته رحمه اللَّه وغَفَرَ له.
وانظر رسالته: «ورقات في مجموعة المسلسلات» (ص٧).

(٣) انظر: «التدريب» (٢/ ١٨١)، و«علوم الحديث» (ص٢٤٣) لابن الصلاح.

(٤) رواه: البخاري (١٤)، ومسلم (٤٤).

(٥) وفي ذلك بَحْثٌ، ترى الإشارة إليه في تعليقي على رسالتي «النكت على نزهة النظر» (ص٧٠)، وانظر: «تحفة الأشراف» (١/ ٣٠٥).

عن عبد العزيز: إسماعيلُ بن عُلَيَّة وعبدُ الوارث، ورواه عن كلٌ جماعةٌ.

المشهور[1]: ما رواه ثلاثةُ رواةٍ فأكثر في كل طبقات السَّند، ما لم يَبْلُغْ حدَّ التواتر، وهذا يسمَّى (المشهور الاصطلاحيّ).

مثاله: عن ابن عَمْرٍو أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**إنَّ اللَّه تعالى لا يقبِضُ العلمَ انتزاعًا ينتَزِعُه من العباد، ولكنْ يقبِضُ العلم بقبضِ العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالمًا؛ اتَّخذ النَّاسُ رؤساءَ جُهَّالًا، فسُئِلوا، فأفْتَوا بِغَير علمٍ، فضلُّوا وأضلُّوا**»[2].

فرواه عن ابن عمْرٍو في جميع طبقات السند ثلاثةٌ فأكثرُ؛ كما هو مفصَّلٌ في أسانيده.

وانظر له: «فتح الباري» (١/ ١٩٥).

المشهورُ غيرُ الاصطلاحيّ: وهو الذي يشتهرُ عند فئةٍ من الناس، أو في جيل من الأجيال لدواعٍ معيَّنة، وقد تكون أحاديث مشتهرة على ألسنةِ الناس وليس لها أصلٌ أو سندٌ[3]، وقد تكون صحيحة أو متواترة، وهو أنواع[4]:

١ - مشهورٌ بين أهل الحديث خاصَّة.

٢ - مشهورٌ بين أهل الحديث والعلماء والعوام.

٣ - مشهورٌ بين الفُقَهاء.

٤ - مشهورٌ بين الأصوليِّين.

---

(١) انظر: «حاشية الأجهوري» (ص٣٤)، و«التدريب» (٢/ ١٧٣).

(٢) رواه: البخاري رقم (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٣) «تدريب الراوي» (٢/ ١٨٣).

ولي في الأحاديث المشتهرة الضعيفة (المُعاصرة) كتابٌ مستقلٌ.

(٤) انظر. «التقييد والإيضاح» (ص٢٦٣ - ٢٦٧) للحافظ العراقي، و«التدريب» (٢/ ١٥٧)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٤٠٦) للصنعاني.

٥ - مشهورٌ بين النُّحاة.

٦ - مشهورٌ بين العامة.

* * *

١٣- مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سعيدٍ عن كَرَمْ ‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌ ومُبْهَمٌ ما فيهِ راوٍ لَمْ يُسَمّ

قلت: استدرك الشيخ عبد الستار على الناظم هذا أيضًا، فقال:

مُعَنْعَن المُدَلِّسينَ عن كَرَمْ ‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌ ومُبْهَمٌ ما فيهِ راوٍ لَمْ يُسَمّ

وقد ألحقَ بعضُ أهل العلم (المؤنَّن) - وهو أن يقول: «حدثنا فلان أنَّ فلانًا قال» - بالمعنعن، فهو آخِذٌ حُكمَهُ سواءً بِسواءٍ.

المعنعن[1]: هو الحديثُ الذي يقول فيه راوٍ واحدٌ من رواته أو أكثرُ: عن فلان عن فلان... وذكر الناظم مثالًا سريعًا فقال: «.. عن كَرَم»، فإن كان الراوي مُدلِّسًا ولم يصرِّح بالتحديث أو السماع؛ فالحديثُ مردودٌ، وإن كان ثقةً ثبتًا لم يُعْهَد عليه تدليسٌ فهو مقبولٌ، أو إذا جاء بالسماعِ تصريحٌ من رواية أخرى للحديث نفسه.

والتَّدليسُ: هو إخفاءُ العَيْبِ.

فائدة: اشترطَ الإمامُ البخاريُّ وشيخُه ابنُ المَدينيِّ وبعضُ أئمَّة الحديث ثبوتَ ملاقاة الراوي عمَّن رواه عنه بالعنعنة، أمَّا معظم الأئمة - وبالأخص الإمام مسلمٌ -؛ فقد اكْتَفَوْا بثبوتِ كونهما في عصر واحد، مع إمكانيَّة اللقاء، وإن لم يَثْبُتْ في خبرٍ قَطُّ أنَّهما اجتمعا أو تشافها، ونقل الاتِّفاقَ على ذلك الإمامُ مسلمٌ نفسُه كما في مقدِّمة «صحيحه»[2].

---

(١) انظر: «توضيح الأفكار» (١/ ٣٣٧) للصنعاني، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٥٦).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٣٠).

وانظر. «النُّكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٨٩)، و«حاشية الأجهوري» (ص٤٦)

وللمريد من البيان في هذه المسألة راجع كتاب «السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» (ص٢١ فما فوق - طبع تونس) تأليف الإمام ابن رُشَيْد الفِهْري.

وأمثلةُ المعَنْعَن من غير تدليسٍ كثيرةٌ جدًّا في كُتُب السنَّة، وهي مقبولةٌ بالشرطِ السابق.

وأمَّا أمثلةُ مُعَنْعَن المُدلِّسين؛ فستأتي إن شاء اللَّه، فانظر (ص٤٤ - ٤٨)، فراجِعْها.

المُدلِّس: بكسر اللام المشدَّدة: هو الراوي إذا حدَّث يُدلِّسُ في تحديثِه بنوعٍ من أنواعِ التَّدليس التي سوفَ تمرُّ معنا إن شاء اللَّه.

المُبْهَم[1]: هو من لم يتَّضح اسمه في المتنِ أو الإسناد؛ من الرواة، أو ممَّن لهم علاقةٌ بالرواية.

أمثلةٌ[2]:

١ - **مُبْهَم المتن**: حديث ابن عبَّاس: «أنَّ رجلًا قال: يا رسول اللَّه! الحجُّ كلَّ عام؟...».

فهنا أُبْهِم الرجل، لكنه عُرف بروايةٍ أخرى، وهو الأقرعُ بنُ حابِس.

٢ - **مُبْهَم السَّند**: حديث رافع بن خَدِيج عن عمِّه في النَّهي عن المُخابرة.

فهنا أُبهم عمُّ رافعِ بن خَدِيج، مع أنَّ الروايةَ عنه، لكنْ عُرِف من روايةٍ أخرى أنَّ اسمه ظَهِير بن رافع[3].

* * *

---

(١) انظر: «التدريب» (٢/ ٣٤٢)، ولمزيد من الأمثلة راجع: «التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٣١ - فما فوق).

(٢) «الأسماء المبهمة في الأنباء المُحكَمة» (١٣) للخطيب البغدادي.

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (رقم ٢٦٦) لابن بَشْكُوال، وانظر: «تقريب التهذيب» (١/ ٣٨٢)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص١٨٢) للخزرجي.

١٤- وكُلُّ ما قَلَّتْ رِجَالُه عَلا وضِـدُّهُ ذاكَ الَّـذِي قَـدْ نَـزَلا

حديثٌ عالي الإسناد[١]: هو الذي قلَّ عددُ رواتِه بالنسبة إلى سندٍ آخرَ يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعددٍ أكثرَ، فيَقْرُبُ رجالُ سندِه من الرسول ﷺ، أو من إمامٍ من أئمَّة الحديث، أو غيره.

حديثٌ نازل الإسناد[٢]: هو عكس ما ذكرنا عن الحديث عالي الإسناد.

* * *

١٥- وما أَضَفْتَهُ إلى الأَصْحابِ مِنْ قَوْلٍ وفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

الصحابيُّ[٣]: مَن لَقِي النبيَّ ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام.

الموقوف[٤]: هو ما وردَ عن الصحابة - رضوان الله عليهم - من أقوالِهم وأفعالِهم وتقريراتِهم، فيُوقَفُ عليهم ولا يُتجاوزُ إلى رسول الله ﷺ.

أمثلة:

١ - الموقوف القولي: قال عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «حدِّثوا النَّاس بما يَعرِفون، أتريدونَ أنْ يُكذَّبَ اللَّهُ ورسولُه؟»[٥].

٢ - الموقوف الفعلي: ما قاله الإمام البُخاري: «وأَمَّ ابنُ عباس وهو

---

(١) انظر: «حاشية الأجهوري» (ص٥١).
وللاطِّلاع على أسانيدَ عاليةٍ للغاية، راجع: «ثلاثيات مسند الإمام أحمد» مع شرحها للعلَّامة السفاريني.

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ١٧١)، و«علوم الحديث» (ص٢٣٧).

(٣) انظر: «التدريب» (٢/ ٢٠٦)، و«الباعث» (٢/ ٤٩١)، و«علوم الحديث» (ص٣٩).
وممن تكلَّم فأجاد في مناقشة تعريف الصحابي الحافظ ابن حَجَر العسقلاني رحمه الله في «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ٧)، وقد أوردت التعريف الذي اختاره، والحمد لله على توفيقه.

(٤) انظر: «التدريب» (١/ ١٨٣)، و«الباعث» (١/ ١٤٧)، و«قواعد التحديث» (ص١٣٥).

(٥) رواه: البخاري في «صحيحه» (١/ ٢٢٥ - فتح) معلقًا.
(تنبيه): لم يتكلَّم الحافظ على هذا الأثر في «تعليق التعليق»!

متيمِّم»(١).

٣ - الموقوف التقريري: كقول التابعي: «فعلتُ كذا بِحَضْرة الصحابيِّ، ولم يُنْكِر عليَّ».

فائدة:

إذا قال الصحابي: «من السُّنَّة كذا وكذا...»، أو قال: «كُنَّا على عهد رسول اللَّه ﷺ نفعلُ كذا وكذا...»، أو أنْ يقولَ قَولًا لا مجالَ للاجتهادِ الشخصيِّ فيه؛ فهذا لا يأخذ حكمَ الموقوف، وإنَّما يُسمَّى «المرفوع حكمًا»(٢)؛ أي: بمثابة فعل النبي ﷺ وقولِه من حيثُ الحجِّيَّة.

زُكِن: بضمِّ الزَّاي وكسر الكاف؛ أي: عُلِمَ وعُرِفَ وفُهِم(٣).

* * *

١٦- وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ وقُلْ غَرِيبٌ ما رَوَى راوٍ فَقَطْ

قلت: استدركَ الشيخ عبد الستار على الناظم هذا أيضًا، فقال:

وَمُرْسَلٌ مِنْ فَوقِ تابِعٍ سَقَطْ وقُلْ غَريبٌ ما رَوى راوٍ فَقَطْ

المرسَل(٤): هو الحديثُ الذي يَرفَعُه التابعيُّ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ؛ دون أن يذكُرَ الرواةَ الذين سمعَ الحديث بواسطتِهم إن كانوا صحابةً أو تابعين.

---

(١) رواه البخاري معلقًا (١/ ٤٤٦ - فتح)، وقال الحافظ في «الفتح»: «وصله ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما، وإسناده حسن».
وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١٨٧) لابن حجر رحمه الله.

(٢) للتوسع في هذه المسألة ومعرفة الأمثلة عليها انظر: «تدريب الراوي» (١/ ١٨٦)، و«توضيح الأفكار» (١، ٥٦).

(٣) «الصِّحاح» (٥/ ٢١٣١).

(٤) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ١٩٥)، و«توضيح الأفكار» (١/ ٢٨٣).
وللتوسع فيما استدركه الشيخ عبد الستار على الناظم انظر: «شرح مُلَّا علي القاري على النخبة» (ص١٠٩، ١١٠).

مثاله: ما رواه أبو داود في «المراسيل»[١] عن الزهري: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ استعانَ بناسٍ من اليهود في خيبرَ في حربِهِ فأَسْهَمَ لهم».

فالزُّهْرِيُّ إمامٌ من أئمَّة التَّابعين[٢]، روى هذا الحديثَ عن النبيِّ مباشرةً دون أن يذكُرَ الواسِطةَ التي سمعَ الحديثَ بواسطتِهَا: إما صحابيًّا، أو تابعيًّا مثله[٣].

فائدة:

مُرسَل الصَّحابيِّ[٤]: هو ما أخبَرَ بِهِ الصحابيُّ من قولِ الرسولِ ﷺ أو فعلِه، ولم يسمعْه أو يشاهدْه منه، وسببُ ذلك: إمَّا صِغَرُ سنِّه، أو تأخُّرُ إسلامِه، أو غيابُه، وفي ذلك أحاديث كثيرةٌ لصغار الصحابةِ كابنِ عباسٍ وابن الزُّبيرِ وغيرهما، ومُرْسَلُه مقبولٌ؛ لأنَّ الصحابةَ كلَّهم عُدولٌ.

الغريب[٥]: هو الذي انفردَ بروايتِه شخصٌ واحدٌ في أيِّ موضعٍ من السَّنَد وقع التفرُّدُ به.

وقد سُمِّيَ الحديثُ الغريبُ؛ بذلك لأنَّه كالغريب الوحيدِ الذي لا أهلَ عندَهُ، أو لبُعدِه عن مرتبةِ الشُّهرةِ فضلًا عن التواتُرِ.

وانظر «توضيح الأفكار» (٢/ ٤٠٢) والتعليق عليه.

مثاله: حديث: «**إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّات، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوى...**»[٦].

---

(١) (برقم ٢٨١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٩٣٢٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٣٩٥).
وقال البيهقي في «سننه» (٩/ ٥٣): «إسناده ضعيف ومنقطع».
وراجع: «نصب الراية» (٣/ ٤٢٢) للحافظ الزيلعي، فإنه مهم.

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٥) وغيره من كتب التراجم، وقد ترجمه بتوسع الإمامُ ابنُ عساكرَ في «تاريخ دمشق» (ج١٥/ ورقة ٩٧٥ - ١٠٢٧).

(٣) لمعرفة حكم الاستعانة بالكفار راجع: «نيل الأوطار» (٧/ ٢٣٥)، و«سبل السلام» (٤/ ٤٩).

(٤) انظر: «التقييد والإيضاح» (٥٩)، و«الباعث» (١/ ١٥٨)، و«التقريب» (١/ ١٧١).

(٥) انظر: «معرفة علوم الحديث» (٩٤) للحاكم النيسابوري، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٨٠).

(٦) رواه: البخاري (رقم ١، ٢٥٢٩)، ومسلم (رقم ١٩٠٨)، وغيرهما.

تفرَّد بروايته عن الرسول ﷺ عمرُ بن الخطاب، ثم علقمةُ عنه، ثم محمد بن إبراهيم التَّيْمِيُّ عنه، ثم عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر بعد ذلك[1].

* * *

١٧- وكلُّ ما لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوصَالِ

المنقطع[2]: هو الحديثُ الذي لم يتَّصِلْ إسنادُه بسببِ سقوطِ راوٍ أو أكثر، في موضعٍ واحدٍ أو أكثر، بشرط عدم التَّوالي في السقوط.

مثالُه: ما رواه أبو داود في «سننه»[3]؛ قال: حدثنا سليمانُ بن داود المَهْري؛ قال: أنبأنا ابن وَهْب عن يونُس بن يزيدَ عن ابن شهاب: أنَّ عمر بن الخطاب قال وهو على المِنْبَر: «يا أيُّها الناس! إنَّ الرَّأْيَ إنَّما كان من رسولِ اللَّه ﷺ مُصيبًا؛ لأنَّ اللَّهَ كان يُريه، وإنما هو منَّا الظنُّ والتكلُّف».

قال الإمام المنذريّ[4]: «وهذا منقطعٌ، الزُّهْريُّ [وهو ابن شهاب] لم يُدرِك عمرَ ﷺ»، فلم يتَّصل السَّند.

* * *

١٨- والمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ وما أَتَى مُدَلَّسًا نَوعَانِ

المُعْضَل[5]: هو ما سَقَط من إسنادِه راويان أو أكثرُ على التوالي، في موضعٍ واحدٍ من السند، وفي أثنائه.

=وانظر فوائد مهمّة حول هذا الحديث قيّدتُها في «النُّكت على نزهة النظر» (ص٦٦، ٦٧)، و«الحِطّة...» (ص ٢٨٩، ٣٠٩).

(١) راجع: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٧٦) للإمام الذهبيّ.

(٢) انظر: «التدريب» (١/ ٢٠٧)، و«علوم الحديث» (ص١٥)، و«الوضع في الحديث» (١/ ٩٠) لعمر فُلّاتة.

(٣) (برقم ٣٥٨٦).

(٤) «مختصر سنن أبي داود» (٥/ ٢١٩) له.

(٥) انظر: «علوم الحديث» (٥٤)، و«حاشية الأجهوري» (٥٨)، و«التدريب» (١/ ٢١١).

وما أحسنَ قول الشيخ عبد اللَّه بن إبراهيم العَلوي في تعريفه للمُعْضَل[١].

ومُـعْـضَـلٌ مـن راوِيَـيْـنِ خَـالـي   فَـصَـاعِـدًا لـكِـنْ مَـعَ الـتَّـوالـي

مثالُه: ما رواه الحاكم[٢] بسندِه إلى القَعْنبي عن مالك: أنَّه بلَغَه أنَّ أبا هريرة قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «**للمملوك طعامُه وكسوتُه بالمَعْروف، ولا يُكَلَّف من العمل إلَّا ما يُطِيقُ**».

قال الحاكم: (هذا حديث مُعْضَلٌ عن مالك: أعضلَه هكذا في «الموطأ»[٣]).

قلت: وسببُ الإعضالِ أنَّه سقطَ منه راويان متواليان بين مالك وأبي هريرة ﷺ، وهما محمَّد بن عجلان وأبوه[٤].

المدلَّس[٥] - بفتح اللام المشدَّدة -: هو الحديثُ الذي أخفِي عيبٌ في إسنادِه لكي يَصِيرَ ظاهِرُه حَسَنًا.

وفي اللغة: «التدليس في البيع: كتمان عيبِ السلعة عن المشتري. . .»[٦].

* * *

---

(١) «رفع الأستار» (ص٨٧) لحسن محمد المشاط.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٤٦) للحاكم النيسابوري.

(٣) «موطأ الإمام مالك» (٢/ ٩٨٠ - رواية يحيى) و(٢/ ١٦٠ - رواية أبي مصعب الزهري).
واعلم أن مسلمًا وصل هذا الحديث (١٦٦٢) من طريق ابن وَهْب عن عمرو بن الحارث عن بُكَير بن الأشجّ عن عجلان عن أبي هريرة.
وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٢٨٣): «رواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، وتابعه النعمان بن عبد السلام عن مالك».
وانظر: «الاستذكار» (٢٧/ ٢٨٣) له، و«شرح الزُّرقاني» (٤/ ٣٩٥).
وانظر: «التلخيص الحبير» (٤/ ١٣) للحافظ ابن حجر.

(٤) انظر: «التدريب» (١/ ١٧٤)، و«توضيح الأفكار» (١/ ٣٢٧).

(٥) انظر: «التقييد والإيضاح» (٧٨)، و«التدريب» (١/ ٢٢٣).

(٦) «لسان العرب» (٦/ ٨٦).

١٩- الأوَّلُ الإسْقاطُ للشَّيخِ وأنْ   يَنْقُلَ عَمَّنْ[١] فَوقَهُ بِعَنْ وأنْ
٢٠- والثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ   إسْنادَهُ بِما بِهِ لا يَنْعَرِفْ

قلت: أبْدَلَ الشيخ عبد الستار كلمة: (والثان) بكلمة: (والثالث).

وسببُ هذا تقسيمُ العلماءِ التَّدْليسَ إلى ثلاثة أقسام ستأتي، على أن ابن الصَّلاح في «مقدِّمته» المشهورة لم يذكر منها إلا قسمين!

▫ أنواع التَّدليس:

١ - تدليس التَّسوية[٢]: وهو روايةُ الراوي عن شيخِه، ثم إسقاطُ راوٍ ضعيفٍ بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، وأشهرُ من كان يفعَلُ هذا النوع هو بَقيَّةُ بن الوليد[٣].

مثالُه: ما رواه ابنُ أبي حاتم[٤] قال: سمعتُ أبي (وذكر الحديث الذي رواه إسحاقُ بن راهويه عن بقيَّة: حدثني أبو وَهْب الأسَدي عن نافع عن ابن عُمر حديث «لا تَحمَدوا إسلامَ المرءِ حتى تعرفوا عقدة رأيه»).

قال أبي [أي: أبو حاتم]: هذا الحديثُ له أمرٌ قَلَّ مَن يَفْهمُهُ، روى هذا الحديثَ عُبيدُ اللَّه بن عَمْرو - وهو ثقةٌ - عن إسحاقَ بن أبي فَرْوة - وهو ضعيفٌ - عن نافع - وهو ثقةٌ - عن ابن عُمر عن النبي ﷺ، وعُبيدُ بن عَمْرٍو كُنْيَتُهُ أبو وَهْب، وهو أسَدِيٌّ، فكنَّاهُ بقيَّةُ بكُنيته ونسبَه إلى بني أسَد؛ كي لا يُفْطَنَ له، حتى إذا تُرِكَ إسحاقُ بن أبي فروة لا يُهتَدى له...»[٥].

---

(١) وفي نسخة: «ممن».

(٢) «التدريب» (١/ ٢٢٤)، و«توضيح الأفكار» (١/ ٣٧٣).

(٣) لترجمته راجع: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٤٧)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣٤).
وكان يقال عنه: «أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقيَّة»؛ على ما في «تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٤)، و«الكامل» (٢/ ٥٠٤) وذكره الذهبي في «الميزان» (١/ ٣٣١) عن أبي مسهر.

(٤) «علل الحديث» (٢/ ١٥٥).

(٥) راجع: «التقييد والإيضاح» (٧٨)، و«التدريب» (١/ ٢٢٥).

٢ - تدليس الإسناد[١]: وهو أن يَروي الراوي عمَّن قد سمعَ منه ما لم يسمَعْ، دون أن يذكرَ أنه سمِعَه صراحةً، وذلك بأن يأتي بلفظٍ موهِمٍ للسماع؛ مثل: (عن) أو (أنّ) أو (قال). . .

مثال: ما أخرَجَهُ النَّسائيُّ في «عَمَلِ اليوم والليلة» (ص٤٣١) بسنده من طريقَيْنِ؛ عن أبي الزُّبير عن جابر قال: كان النبيُّ ﷺ لا ينامُ كُلَّ ليلةٍ حتى يقرأ ﴿تَنزِيلُ﴾ السجدة، و﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾.

ثم روى بعده بسنده إلى زُهَير بن مُعاوية أنَّه قال: سألتُ أبا الزُّبير: أسَمِعتَ جابرًا يذكر أنَّ نبيَّ اللَّهِ ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ ﴿الٓمٓ﴾ تنزيل. . . ، و﴿تَبَارَكَ﴾؟

قال: ليس جابرٌ حَدَّثنيهِ، ولكنْ حدَّثني صفوانُ أو أبو صفوان!!!

قلتُ: ففي هذا المثالِ دلَّس أبو الزُّبير فأسقط واسطةَ سماعِه هذا الحديثَ مِنْ جابرٍ[٢].

٣ - تدليس الشيوخ[٣]: وهو أن يروي عن شيخٍ حديثًا سمِعَه منه، فيُسَمِّيه أو يكنِّيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعْرَف به كي لا يُعْرَف ولا يُهْتدى إليه.

مثال: قول أبي بكر بن مُجاهد - أحد أئمة القراء - : «حدثنا عبد اللَّه بن أبي عبد اللَّه. . .»؛ يريد به أبا بكر بن أبي داود السِّجِسْتاني، فهو بصنيعِه هذا قد وعَّر طريقَ معرفته على السامع وجعَلَها شاقَّة[٤].

وللحافظ ابن حجر كتابٌ مفيدٌ في هذا الباب اسمه «تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس»، وهو مطبوع متداوَل.

---

(١) انظر: «الباعث» (١/ ١٧٢)، و«التدريب» (١/ ١٨٦).

(٢) انظر للتوسُّع: كتابي «دراسات علمية في صحيح مسلم» (ص٦٨، ٦٩).

(٣) انظر: «محاسن الاصطلاح» (١٦٧)، و«جامع التحصيل» (١١٠)، و«فتح المغيث» (١/ ١٦٩).

(٤) انظر: ملحق كتاب (طبقات المدلسين) (ص١٥٥) لأخينا الدكتور عاصم القريوتي.

وهناك أنواعٌ أخرى للتَّدليس قد بيَّنها أهلُ الحديث رحمهم اللَّه تعالى[١] .

* * *

٢١- وما يُخالِفْ ثِقَةٌ بِهِ المَلَا فالشَّاذُ والمَقْلُوبُ قِسْمانِ تَلَا
٢٢- إبْدَالُ راوٍ ما بِرَاوٍ قِسْمُ وقَلْبُ إسنادٍ لمَتْنٍ قِسْمُ

المَلَا : أي : الجماعة ، وقيل : أشرافُ القوم ووجوهُهم ، والمقصود هنا جماعةُ الرواة[٢] .

الشاذُّ[٣] : هو ما رواه الثقةُ مُخالِفًا لمَن هو أرجحُ منه حفظًا أو أكثرُ منهُ عددًا .

مثالُه : ما روى ابن ماجه في «سننه»[٤] ؛ قال : حدَّثنا عثمان بن أبي شَيْبة : ثنا مُعاوية بن هشام : ثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عُثمان بن عَمرو عن عُروة عن عائشةَ ؛ قالت : قال رسول اللَّه ﷺ : «**إنَّ اللَّه وملائكتَه يصلُّون على ميامن الصفوف . . .**»[٥] .

قلتُ : فإسنادُه رجالُه ثقاتٌ ، وظاهرُه الصحَّة[٦] ، لكن أخطأ في متنهِ أسامةُ بنُ زيد ، فرواه بلفظ : « . . . على ميامن الصفوف» ؛ بينما خالفه جماعةُ الثقات[٧] ، فرَوَوْهُ بلفظ : « . . . **على الذين يَصِلُونَ الصفوفَ**» .

لذلك قال الإمام البيهقيُّ في «سننه» (٣/ ١٠٣) مُشيرًا إلى شُذوذِه : «وهو

---

(١) لمعرفة هذه الأنواع انظر : «مقدمة ابن الصلاح» (ص٦٦) ، و«الاقتراح» (ص٢٠٨) لابن دقيق العيد ، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٢٣) ، و«التقييد والإيضاح» (ص٩٥) .
(٢) «لسان العرب» (١/ ١٥٩) .
(٣) انظر : «التقييد والإيضاح» (٨٣) ، و«التدريب» (١/ ١٩٣) ، و«توضيح الأفكار» (١/ ٣٧٧) .
(٤) (١/ ٣٢١) .
(٥) وانظر : رسالتي «زهر الروض في حكم صيام يوم السبت في غير الفرض» (ص٧٩) ففيها فائدة مهمَّة حول الشاذ من الحديث .
(٦) لذا حسَّنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٢١٣) !
(٧) انظر : «علوم الحديث» (ص٩١) .

المحفوظ»[1].

المقلوب: وهو قسمان:

القسم الأول:

إبدال لفظ بآخر؛ وقد يكون ذلك في سند الحديث من حيث الرواة:

مثاله: حديثٌ مرويٌّ عن كعب بن مُرَّة، فيقلِبه الراوي فيجعَلُه عن مُرَّة بن كعب.

وقد يكون في متن الحديث من حيث الألفاظُ:

مثاله: حديث أبي هريرة[2] في السبعة الَّذين يُظِلُّهم اللَّه في ظِلِّ عرشِهِ يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظلُّه؛ ففيه: «... ورجلٌ تصدَّق بِصَدَقةٍ فأخفاها حتى لا تعلمَ يمينُه ما تُنْفِقُ شمالُه...»، فهذا ممَّا انقلب على بعض الرواة؛ فإنَّ الثابتَ هو: «... حتى لا تعلم شمالُه ما تُنْفِقُ يمينُه...».

القسم الثاني:

وهو إبدالُ إسنادِ متنٍ بإسناد متنٍ آخر، وإبدالُ إسنادِ هذا المتن بالإسناد الأول بقصد الامتحان أو غيره.

مثاله: ما فعله أهلُ بغداد مع الإمام البخاريِّ - رحمه اللَّه تعالى -، إذ قلبوا له مائةَ حديث، وسألوه عنها؛ امتحانًا لحفظِهِ، فردَّها على ما كانت قبلَ القلب، ولم يُخطئ في واحدٍ منها[3].

---

(١) ووافقه شيخنا في تعليقه على «المشكاة» (١/ ٣٤٢).

(٢) رواه: مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٥٢)، ومسلم (١٠٣١) عن أبي هريرة أو أبي سعيد، وأحمد (٢/ ٤٣٩)، والبخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١)، والنسائي (٨/ ٢٢٢) عن أبي هريرة.
وانظر: «التمهيد» (٢/ ٢٨١) لابن عبد البرّ.

(٣) راجع «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠) للخطيب البغدادي، والراجحُ عندي ثبوتُ القصة، وانظر: «أسماء مَن روى عنهم البخاري» (ص٦٢ - ٦٤) لابن عدي، وتعليق الأخ بدر العماش عليه.

وهذه القصة تدلُّ على سَعة حفظ البخاري، وسَيَلان ذهنِه، ودقَّةِ فَهْمِه، وثُقوبِ نظرِهِ، رحمه اللَّهُ رحمةً واسعةً.

* * *

٢٣- والفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ أو جَمْعٍ اوْ قَصْرٍ على رِوايَةِ

الفَرْد[١] - مأخوذ من التفرُّد -، وهو قسمان:

١ - فردٌ مطلقٌ: وهو ما تفرَّد به ثقةٌ؛ بأن لم يروِه أحدٌ من الثقاتِ إلَّا هو:

مثاله: حديثُ[٢] عُمر بن الخطاب أنَّه سأل أبا واقدٍ اللَّيثيَّ: ما كان يقرأ به رسول اللَّه ﷺ في الأضحى والفِطْر؟ فقال: «كان يقرأ فيهما بـ ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾، و﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ﴾.

قال الحافظ العراقي[٣]: «وقد ورد هذا من رواية ضَمْرة بن سعيد المازنيِّ عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن أبي واقدٍ اللَّيثيِّ عن النبي ﷺ، وهذا الحديث لم يروه من الثقات إلَّا ضمرة، وقد رُوي من وجوه أخرى ضعيفة».

٢ - فردٌ مقيَّدٌ: وهو نوعان:

الأوَّل: إذا تفرَّد به أهلُ بلدٍ معيَّن بأن لم يروِه إلَّا أهلُ بلدة كذا أو كذا . . .

مثالُه: ما رواه مسلمٌ في «صحيحه»[٤] عن عائشة ﵂؛ قالت: «. . . واللَّهِ لقد صلَّى رسول اللَّه ﷺ على ابْنَيْ بيضاءَ في المسجد؛ سَهْلٍ وأخيه».

قال الحاكم[٥]: تفرَّد به أهل المدينة، ورواتُه كلُّهم مدنيُّون، وقد روي بإسنادٍ

---

(١) انظر: «علوم الحديث» (ص٨٠)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢١٨).

(٢) رواه: مسلم في «صحيحه» (رقم ٨٩١)، وأبو داود (١١٥٤)، والترمذي (٥٣٤)، والنسائي في «السنن» (١٥٦٧) وفي «التفسير» (٥٧٠)، وابن ماجه (١٢٨٢).

(٣) «التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٢٠).

(٤) «صحيح مسلم» (٩٧٣) (١٠١).

(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص٩٧).

آخرَ عن موسى بن عُقبة عن عبد الواحد بن حَمْزة عن عبد اللَّه بن الزُّبير عن عائشة، وكلهم مدنيُّون، لم يَشْرَكْهم فيه أحَدٌ.

الثاني: إذا تفرَّد بهِ راوٍ مخصوصٌ بأن لم يَروِه عن فلان إلّا فلان، وإن كان مرويًا من وجوه عن غيره.

مثالُه: الحديث الذي رواه الترمذيُّ في «سُننه» (١٠٩٥)، وأبو داود في «سُننه» (٣٧٤٤)، من طريق سُفيان بن عُيينة عن وائل بن داود عن ابنه بَكْر بن وائل عن الزُّهْري عن أنس:

«أن النبيَّ ﷺ أولَمَ على صفيَّة بِسَويقٍ وتمر».

قال الترمذي: «حديث غريب».

وقال ابن طاهر في «أطراف الغرائب»: «غريبٌ من حديث بكر بن وائل، تفرَّد به وائل بن داود، ولم يروه عنه غير سُفيان بن عُيينة»[1].

* * *

٢٤- وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أو خَفا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

المُعَلَّل[2]؛ بفتح اللام المشدَّدة: هو الحديث الذي اتَّضح أن في سندِه أو متنِه علَّةً تقدحُ في صحَّتِه، مع أنَّ الظَّاهِرَ الخُلُوُّ منها.

وقد عدَّ الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث»[3] عشرةَ أجناسٍ من العلل، ومثَّل لها، وقال في آخرها: «فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس من العلل،

(١) «التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٨).

(٢) انظر: «حاشية الأجهوري» (٦٩)، و«التدريب» (١/ ٢٥١)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١١٠).

(٣) (ص١١٩)؛ وقد فصّلتُها وشرحتُها، وكشفتُ غوامضَها في تعليقي على «الباعث الحثيث» (١/ ٢٠٥ - ٢١٨) فانظره. وراجع: «تدريب الراوي» (١/ ٢٥١)؛ فإنه تكلم على العلل بأسلوب سهل مفيد ودون أي تعقيد.

وبقيت أجناسٌ لم نذكرها».

ثم إنِّي آثرتُ أنْ لا أذكُرَ إلَّا معلَّل السند ومثالَه، ومعلَّل المتن ومثالَه؛ مخافة التَّطويل، وحرصًا على التيسير والتسهيل.

فائدة: الطريق إلى معرفة المعلَّل: هو جمعُ طرق الحديث، والنَّظَرُ في اختلاف رواته، والموازنةُ بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحُكْمُ على الرواية المعلولة[1].

أمثلة:

١ - معلَّل السند: حديث يعلى بن عُبيد عن الثَّوري عن عَمْرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعًا: «**البيِّعان بالخيار...**»[2]؛ فقد وهم يعلى على سفيان الثَّوريِّ في قوله: «عمرو بن دينار»؛ إنما هو: «عبد اللَّه بن دينار»؛ فهو معلَّلٌ بهذا الغَلَط مع أنه صحيحُ المتن[3].

٢ - معلل المتن: حديثُ «نفي قراءة البسملة في الصلاة» المرويُّ عن أنس، وذلك في الرواية التي تفرَّد بها مسلمٌ في «صحيحه»[4] من طريق الوليد بن مُسلم.

---

(١) انظر. مقدمتي على «علل الأحاديث في صحيح مسلم» (ص١٤) لابن عمَّار الشهيد

(٢) وقد روى متنَ الحديث. البخاريّ (٢١٠٨)، ومسلم (١٥٣١)، وأبو داود (٣٤٥٤)، والنسائي (٧/ ٢٤٨)، والترمذي (١٢٤٥)، وابن ماجه (٢١٨١)، وأحمد (٢/ ٧٣)، من طرق عن نافع عن ابن عمر.

ورواه: البخاري (٢١١٣)، ومسلم (١٥٣١) (٤٦)، والنسائي (٧/ ٢٢٠)، والحميدي (٦٥٥)، وعبد الرزاق (١٤٢٦٥)، والبيهقي (٥/ ٢٦٩) من طرق عن عبد اللَّه بن دينار عن ابن عمر.

(٣) «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٤)، و«إرشاد طلَّاب الحقائق» (١/ ٢٤٣).

ولمزيد من الفائدة راجع: «إرواء الغليل» (رقم ١/ ١٣١٠).

(تنبيه): وقع في «سنن النسائي» (٤٤٧٧) من طريق مَخْلَد عن سفيان عن «عمرو بن دينار عن عُمر»، وهو تحريف صوابه: «عن عبد اللَّه بن دينار»؛ كما في «السنن الكبرى» (٦٠٦٩)، و«تحفة الأشراف» (٧١٥٥).

(٤) انظر «صحيح مسلم» (٣٩٩)، و«شرح النووي» (١/ ١٧٢ - هندية).

وقد أعلَّ الكثيرُ من الأئمة كالشافعيِّ والدَّارقطنيِّ والبيهقيِّ وغيرهم هذه الروايةَ التي فيها التصريحُ بنفي قراءة البسملة؛ بأنَّ راويًا من رواة الحديث حين سمع قولَ أنس ﷺ: «صلَّيتُ خلفَ رسولِ اللَّه ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ﷺ فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾». فظنَّ هذا الراوي نَفْيَ قراءة البسملة، فروى الحديثَ على ما فَهِمَ، فأخطأ، فكان نتيجةُ ذلك أن قال عَقِبَ الحديث: «فلم يكونوا يستفتحون القراءة بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾». مع أنَّ رواية الأكثرين التي اتفق عليها البخاريُّ ومسلمٌ ليس فيها هذا التصريح، وهذه علَّة خفيَّة أدركها العلماءُ الأعلامُ بثاقب النظر ودقَّة البحث[1].

* * *

٢٥- وذُو اخْتِلَافِ سَنَدٍ أوْ مَتْنِ   مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ

المضطرب[2]: هو الحديث الذي يُروى مِنْ قِبَلِ راوٍ أو رُوَاةٍ مُتَعَدِّدين على أوجُهٍ مختلفةٍ، متساويةِ القُوَّةِ، لا يُمكن الترجيحُ بينها ولا الجمعُ، وهذا الاختلاف مُشْعِرٌ بعدم ضَبْطِ الراوي أو الرواةِ؛ إذ يُشْتَرَطُ في قَبولِ الحديث كونُ الراوي ضابطًا - كما مرَّ آنفًا - .

وغالبًا ما يكونُ الاضطرابُ في السند، وقد يقع في المتنِ أيضًا[3].

---

(١) راجع: «التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٣١).

وهذا مثال يُكْثر من إيرادِه المصنِّفون في «علم المصطلح» مَعَ أنَّ فيه نَظَرًا من حيث التحقيق، وللحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧٤٩ - ٧٧١) تعليقٌ مطوَّلٌ مفيدٌ جدًّا على هذا التعليل؛ فلْيُنْظَر.

وانظر للبحث الفقهي في المسألة: كتاب «رياض الجنة في الرد على أعداء السنة» (٦٤ -٨٠) للأخ الشيخ مُقْبل بن هادي الوادعي، و«فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١/ ٨١).

(٢) انظر: «التدريب» (١/ ٢٦٢)، و«علوم الحديث» (٨٤).

وفي كتابي «بُرهان الشرع في إثبات المَسِّ والصَّرْع» (١٧١ - ١٧٣) بيانٌ جيِّدٌ حولَ المضطرب، فانظره.

(٣) «تدريب الراوي» (١/ ٢٦٢).

أمثلة :

١ - مضطرب السند : كحديث أبي هريرة ﷺ : **«إذا صلَّى أحدكم فليجعل تِلْقَاء وجهِه شيئًا ، فإن لم يجد ؛ فَلْيَنصِبْ عصًا ، فإن لم يكن معه عصًا ، فليَخْطُطْ بين يديه خطًّا ، ثم لا يضرُّه ما مرَّ أمامه»**[1] .

فهذا الحديثُ اختُلِفَ على راويه - وهو إسماعيل بن أميَّة - اختلافًا كثيرًا :

فقيل : عنه عن أبي عَمْرو بن محمد بن حُرَيث عن جدِّه حُريث عن أبي هريرة .

وقيل : عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حُريث بن سُليم عن أبي هريرة .

وقيل . . . . وقيل . . .

إلى أكثر من عشرة وجوه .

ولذا حكم غيرُ واحد من الحفَّاظ ؛ كالنووي ، وابن عبد الهادي ، وغيرهما من المتأخِّرين : باضطراب سنده[2] .

---

(١) رواه أحمد (٢/ ٢٤٩)، وأبو داود (٦٩٠)، وابن ماجه (٩٢٣)، وابن خزيمة (٨١١)، والبيهقي (٢/ ٢٧١)، وابن حبان (٢٣٦١)، من طريق سُفيان بن عُيينة عن إسماعيل بن أميَّة عن أبي محمد بن عمرو ابن حُرَيث عن جدِّه عن أبي هريرة.
وله وجوهٌ أخرى كثيرة مضطربة متضاربة فضلًا عن جهالة أبي محمد بن عَمرو وجدِّه!
وانظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٢٦٨)، و«شرح المسند» (٧٣٨٦)، و«نصب الراية» (٢/ ٨٠)، و«علل ابن أبي حاتم» (٥٣٤).
أما أحاديث الأمر بالسترة؛ فقد وردت من طرق أخرى صحيحة، انظرها: في «مشكاة المصابيح» (١/ ٢٤١)، و«صفة صلاة النبي ﷺ» (ص٧٢) لشيخنا الألباني.
فالذي لم يثبت من هذه الرواية هو الأمر بأن يخط خطًّا، ووضعُ العصا، والله تعالى أعلم.
ولأخينا الفاضل محمد بن رزق الطَّرهوني كتابٌ مُفْرَدٌ في «أحكام السُّترة» وهو حافل مفيد، فَليراجع.
(٢) راجع: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (١/ ٢٢٢) للحافظ السخاوي.

٢ - مضطرب المتن: ما رواه الترمذي[١] عن شَريك عن أبي حَمزَة عن الشَّعْبي عن فاطمة بنت قيس ﵂ قالت: سئل رسول اللَّه ﷺ عن الزكاة، فقال: «إنَّ في المال لحقًّا سوى الزكاة».

ورواه ابن ماجه[٢] من هذا الوجه بلفظ: «ليس في المال حقٌّ سوى الزكاة».

قال الحافظ العِراقي: «... فهذا اضطرابٌ لا يحتمل التأويل...»[٣].

* * *

٢٦- والمُدْرَجَاتُ في الحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّواةِ اتَّصَلَتْ

المُدْرَج[٤]: هو الحديثُ الذي يُعْرَفُ أنَّ في سَنَدِه أو متنِه زيادةً ليست منه، وإنما هي من أحد الرُّواة من غير توضيحٍ لهذه الزيادة.

تنبيهٌ: الحامل على الإدراج في الحديث شيئان:

الأول: أن يَقْصِدَ بالإدراجِ تفسيرَ غريب، أو توضيحَ مُشْكل، أو بيانَ مُجْمَل، أو الاستدلالَ بمتن الحديث على حُكْمٍ شرعيٍّ أوردَه.

الثاني: أن يقصدَ بذلك التمويه، أو الخطأ، أو الإغرابَ[٥].

وقد صُنِّفت في بيانِه مصنَّفاتٌ عدَّة، لم يُطبَع[٦] منها إلا «المَدْرج...»

---

(١) برقم (٦٥٩)، والدارقطني (٢/ ١٢٥)، والطبري (٢/ ٥٧)، والدارمي (١/ ٣٨٥)، وابن عدي (٤/ ١٣٢٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٤٠٢٤).
وشريك سيِّئ الحفظ، وأبو حمزة ضعيف.

(٢) برقم (١٧٨٩).
وهو ضعيف كسابقه، إذ هو نفس الإسناد!!
وانظر: «التلخيص الحبير» (٢/ ١٦٠)، و«إتحاف السادة المتقين» (٤/ ١٠٥).

(٣) «التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٤٥).

(٤) انظر: «علوم الحديث» (ص٨٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٦٨).

(٥) قارن بـ«الوضع في الحديث» (١/ ٨٢).

(٦) وأجمعُ الكتب التي لم تُطبع وأوعبُها كتاب «الفَصْل للوصل لما أُدرج في النقل» للخطيب البغدادي.

للسُّيوطي، و«التسهيل» لابن الصِّدِّيق.

أمثلة:

١ - مُدْرَج السَّند: ما رواه التِّرمذي[1] من طريق ابن مَهْدي عن الثَّوري عن واصِل الأحدَب ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عَمْرو بن شُرَحبيل عن عبد اللَّه بن مَسعود؛ قال: قلتُ: يا رسول اللَّه! أيُّ الذَّنب أعظم؟ قال: «**أن تجعلَ للَّه ندًّا وهو خَلَقَك...**» الحديث.

فإنَّ واصلًا لا يذكر في روايتِه عمرو بن شُرَحبيل، وإنَّما يروي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرةً[2]، فذِكْر عمرو بن شُرَحبيل إدراجٌ على رواية مَنْصور والأعمش[3].

٢ - مُدْرَج المتن: حديثُ أبي هريرة مرفوعًا[4]: «**للعبد المملوك أجران. والذي نفسي بيده؛ لولا الجهاد في سبيل اللَّه والحجُّ وبرُّ أمي؛ لأحببتُ أن أموتَ وأنا مملوك**».

فقوله: «والذي نفسي بيده... إلخ» من كلام أبي هريرة رضي الله عنه[5]؛ لأنه يستحيلُ أن يصدُرَ ذلك منه ﷺ؛ لأنه لا يمكنُ أن يتمنَّى الرِّقَّ، ولأنَّ أمَّهُ لم تكن موجودة

---

(١) برقم (٣١٨٢).
ورواه: البخاري (٧٥٢٠) من طريق الأعمش، و(٦٠٠١) من طريق منصور، ومسلم (٨٦/ ١٤١، ١٤٢) من طريق منصور والأعمش.

(٢) أخرجه: البخاري في «صحيحه» (٤٧٦١) - وقارن بـ «تحفة الأشراف» (٩٣١١) -، والترمذي (٣١٨٣)، والنسائي (٤٠١٤)، من طريق واصل عن أبي وائل عن ابن مسعود.
وانظر لزامًا: «فتح الباري» (٨/ ٤٩٣) و(١٢/ ١١١).

(٣) انظر: «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٨٠٦)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٣٠)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٥٣).

(٤) روى أصله: البخاري (٢٥٤٨)، ومسلم (١٦٦٥).

(٥) كما في رواية أحمد (٢/ ٣٣٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٢).

حتى يبرَّها[١].

* * *

٢٧- ومَا رَوى كُلُّ قَرينٍ عنْ أخِهْ   مُـدَبَّـجٌ فـاعْـرِفْـهُ حَـقًّـا وانْـتَـخِـهْ

الأقران[٢]: هم الرُّواةُ المتقاربون في السنِّ أو الإسناد.

المُدَبَّج[٣]: هو أن يرويَ راوِيانِ مُتقارِبانِ في السنِّ أو الإسناد كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر.

أمثلة:

١ - **في الصحابة**: رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هُريرة عن عائشة.

٢ - **في التابعين**: رواية الزُّهري عن عُمر بن عبد العزيز، ورواية عُمر بن عبد العزيز عن الزُّهري.

٣ - **في أتباع التابعين**: رواية مالك عن الأوزاعيِّ، ورواية الأوزاعيِّ عن مالك[٤].

وانْتَخِه: أي: وافتخر أنت بمعرفته[٥].

فائدة: قال الحافظُ ابن حَجَرٍ في «الفتح» (١/ ٥١) تعليقًا على حديث البخاري (رقم ٩) من طريق سُليمان بن بلالٍ، عن عبد اللَّه بن دينارٍ، عن أبي صالح، عن أبي هُريرة، عن النبي ﷺ: «**الإيمانُ بضعٌ وسبعون شُعبةً...**».

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٥/ ١٧٦)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٥٦٥)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٢٧).

(٢) انظر: «التقييد والإيضاح» (٢٩٠)، و«التدريب» (٢/ ٢١٧)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٤٧٤).

(٣) انظر: «التدريب» (٢/ ٢٤٦)، و«رفع الأستار» (ص٦٠ - ٦١).

(٤) انظر: «التدريب» (٢/ ٢١٧).

(٥) «حاشية الأجهوري» (٧٦).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «في الإسناد المذكور روايةُ الأقران، وهي: عبد اللَّه بن دينار، عن أبي صالحٍ؛ لأنَّهما تابعيَّان، فإنْ وُجِدَت روايةُ أبي صالحٍ عنه؛ صار من المُدَبَّج».

* * *

٢٨- مُتَّفِقٌ لَفْظًا وخَطًّا مُتَّفِقْ   وضِدُّهُ فيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

المُتَّفِق والمُفْتَرِق[1]: هو أن تَتَّفِقَ أسماءُ الرُّواةِ وأسماءُ آبائهم فصاعدًا خطًّا ولفظًا، وتختلفَ أشخاصُهُم.

وهناك عددٌ من أهل العلم قد صنَّفوا في هذه المسألةِ الدقيقة، من أشهرِهم الخطيبُ البغداديُّ، وكتابُه غير مطبوع.

أمثلة:

١ - **الخليلُ بنُ أحمد**: ستةُ أشخاصٍ اشتركوا في هذا الاسم، أوَّلُهم شيخُ سيبَوَيْه.

٢ - **أحمد بن جعفر بن حَمْدان**: أربعة أشخاص في عصرٍ واحدٍ[2].

* * *

٢٩- مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ   وضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ

المؤتلف والمختلف[3]: هو أن تتفقَ الأسماءُ أو الألقابُ أو الكنى أو الأنسابُ خطًّا وتختلفَ لفظًا، سواءٌ أكان مرجعُ الاختلاف في اللفظ: النَّقْط، أم الشَّكْل[4].

---

(١) انظر: «التدريب» (٢/ ٣١٦)، و«علوم الحديث» (ص٣٢١).

(٢) «المتفق والمفترق» (ج١/ ق٨٩/ أ) للخطيب، و«إرشاد طلَّاب الحقائق» (٢/ ٧٣٣) للنووي.
وراجع: «الرسالة المستطرفة» (ص٨٦ - فما بعدها).

(٣) انظر: «حاشية الأجهوري» (ص٧٨)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٢٩٧).

(٤) «توضيح الأفكار» (٢/ ٤٨٧) للصنعاني بتوسع وزيادات.

أمثلة :

١ - سَلام وسَلَّام : الأول بتخفيف اللام ، والثاني بتشديدها .

٢ - الثَّوريّ والتَّوَّزي : الأول بالثاء والراء ، والثاني بالتاء والواو المُشَدَّدَتَين[1]

* * *

٣٠- والمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا   تَعْدِيلُهُ لا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

قلت : ذهب الناظمُ رَحِمَهُ اللهُ في تعريف المُنْكَر إلى أنه : الحديث الذي ينفردُ بروايتِه مَن فَحُشَ غَلَطُه ، أو كَثُرَت غفلتُه ، أو تبيَّنَ فسقُه بغيرِ الكذبِ ، وهذا على رأيِ مَن لم يشترِط في المنكرِ مخالفةَ رواية الثِّقات[2] .

لكنَّ المُعْتَمَدَ في تعريفهِ لدى غالِب المحدِّثين ، لاسيما المُتأخِّرين منهم ، أنه : ما رواهُ الضَّعيفُ مخالفًا للثِّقاتِ[3] .

قال الإمام السُّيوطي[4] :

المُنْكَر الَّذي رَوى غَيْرُ الثِّقَهْ   مُخَالِفًا في «نُخْبَةٍ»[5] قد حقَّقَهْ

مثالُه : ما رواه ابنُ أبي حاتم[6] من طريق حُبَيِّب - وهو أخو حَمْزة بن حَبيب الزَّيَّات المقرئ - عن أبي إسحاق عن العَيْزار بن حُريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ ؛ قال :

---

(١) «الإكمال» (١/ ٥٨٨) لابن ماكولا ، و«مشتبه النسبة» (ص١٢) للأزدي.
وانظر : «تدريب الراوي» (٢/ ٢٦٠).

(٢) راجع : «مقدمة ابن الصلاح» (٧٢).

(٣) «النُّكت على ابن الصلاح» (٢/ ٤٥٩) ، و«فتح المغيث» (١/ ١٩٠) ، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٥).

(٤) «ألفية السيوطي في علم الحديث» (ص٣٩) شرح العلامة أحمد شاكر.

(٥) يقصد «نخبة الفكر» للحافظ العسقلاني . انظر : (ص٥٢) منها ، و«النكت على نزهة النظر» (ص١٢٢) بقلمي.

(٦) «علل الحديث» (٢/ ١٨٢).

«مَنْ أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجَّ وصام، وقَرى الضَّيف؛ دخلَ الجنة . . .» .

فهذا الحديثُ حكمَ عليه أبو حاتمٍ بأنه مُنْكَرٌ؛ لأنَّ غير حُبَيِّب من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا عليه، وهو المعروفُ .

غدا: أي صار[١] .

* * *

٣١- مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ وأجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدّ

وهو أقلُّ من الموضوع؛ كما سيأتي بيانه .

المتروك[٢]: هو الحديث الذي يتفرَّد بروايته راوٍ ضعيفٌ جدًّا؛ سبب ضعفِه كونُه متَّهمًا بالكذب في الحديث، أو كثيرَ الغلَطِ، أو شديدَ الغفلةِ .

مثاله: حديث[٣] عَمْرو بن شِمْر الجُعْفي الكوفي الشِّيعي عن جابر عن أبي الطُّفيل عن عليٍّ وعمَّار؛ قالا: «كان النبيُّ ﷺ يقنتُ في الفجر، ويكبِّرُ يوم عرفةَ من صلاة الغداة، ويقطعُ صلاة العصر آخر أيام التَّشريق» .

وقد قال النَّسائي والدارقطنيُّ وغيرهما في عمرو بن شِمْر: «متروك الحديث»[٤] .

كرَدّ: بفتح الكاف وتشديدِ الدالِ: أي: كأنَّه مردودٌ غيرُ مقبولٍ[٥] .

---

(١) «تاج العروس» (١٠/ ٢٦٣).

(٢) انظر: مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٥٦)، و«النُّكت على نزهة النظر» (ص١٢٢)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٤٠).

(٣) رواه: الدارقطني (٢/ ٤٩)، وانظر: «نصب الراية» (١/ ٣٤٤).

(٤) لترجمته راجع: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٦٨)، و«لسان الميزان» (٤/ ٣٦٦)، و«الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث» (٥٧١) لِسِبْطِ ابن العَجَمي.

(٥) «الصِّحاح» (٢/ ٤٧٣).

٣٢- والْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنوعُ على النَّبِيْ فذلك الْمَوْضُوعُ

الموضوع[١]:

هو الحديثُ المكذوبُ على رسولِ اللَّه ﷺ، سواءٌ أكان عمدًا أم خطأً[٢].

مثالُه: بعض الأحاديث التي وُضعت تعصُّبًا للمذاهب؛ كحديثِ: «سراجُ أمتي أبو حنيفة»[٣] الذي وضعه بعضُ متعصِّبة الحنفيَّة، وحديثِ: «عليٌّ خير البشر، من شكَّ فيه كفر...»[٤] الذي وضعه بعض الرافضة، وغيرها من الأكاذيب والافتراءات التي لها أسبابُها المعروفةُ عند العلماء[٥].

فائدة: من القواعد الكلِّيَّة التي يُعْرَف بها الحديثُ الموضوعُ:

١ - أن يكون كلامُه لا يُشبهُ كلامَ الأنبياء.

٢ - أن يكون الحديثُ بوصفِ الأَطِبَّاء والطُّرقيَّة أشبهَ وأليقَ.

٣ - أن يكونَ الحديثُ باطلًا في نفسِه، فيدلُّ بطلانُه على أنه ليس من كلام رسول اللَّه ﷺ.

٤ - مخالفةُ الحديثِ لصريح[٦] القرآن.

---

(١) انظر: «علوم الحديث» (٨٩)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٧٤).

(٢) «الوضع في الحديث» (١/ ١٠٠)، ثم قال: «وذهب بعضهم إلى التفريق بين التعمُّد وعدمه، فسمى ما نسب إلى النبي ﷺ كذبًا تعمدًا بالموضوع، وما أضيف إليه ﷺ خطأً بالباطل»، فتأمل.

(٣) راجع: «تنزيه الشريعة المرفوعة...» للحافظ ابن عرَّاق (٢/ ٣٠ - وما بعدها)، و«تذكرة الموضوعات» (١١١).

(٤) انظر: «الموضوعات» (١/ ٣٤٨)، و«الفوائد المجموعة» (٣٤٨)، و«اللآلئ المصنوعة» (١/ ١٧٠).

(٥) للتوسع في معرفة الوضع وأسبابه راجع: كتاب «الوضع في الحديث» (١/ ٢١٦) للدكتور عمر فلاتة؛ فإنه جمع فيه مادة علمية غزيرة ومفيدة للغاية، فجزاه اللَّه خير الجزاء.

(٦) وقَيْدُ (الصّريح) واضحٌ في بيان أنَّ المخالفةَ المُحْتَمَلَةَ أو التي لها وَجْهٌ مِن التأويل لا تكونُ كذلك.

٥ - سماجةُ الحديثِ وكونُه يُسخَرُ منه.

وغير ذلك من أسبابٍ[1].

* * *

٣٣- وقَدْ أَتَتْ كَالجَوهَرِ المَكْنُونِ   سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

٣٤- فوقَ الثَّلاثِينَ بِأربَعٍ أَتَتْ   أَقْسَامُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

* * *

(١) ذكرها كلُّها الإمام العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ص٥٠ - ١٠٢)، وذكر كذلك غيرها خمسة عشر وجهًا، فراجعه؛ لأنه مهم.

الخاتمة

بحمد اللَّه تعالى كان الفراغُ من الشرح والتعليق على هذه «المنظومة» في ليلة الأربعاء، الموافق السادس من شهر ذي القعدة، من العام الثاني بعد الأربع مائة والألف من هجرته عليه الصلاة والسلام[1].

اللَّهمَّ اجْعَلْ هذا العملَ خالصًا لوجهِك، وانفع به المسلمين، واغفر لكاتبه ولوالديه ولمشايخه.

والحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

أبو الحارث عليّ بن حسن بن علي

الزرقاء - الأردن

* * *

(١) ثم راجعته - بعد عشر سنوات كاملة - مراجعة عامة، وزدت عليه، وأصلحتُه في مجالس من غرّة شهر ذي القعدة سنة (١٤١٢هـ) فالحمد للَّه على نعمائه.

الفهرس الإجمالي

* * *